

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر
كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
الميدان: العلوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية
الشعبة: علوم المالية والمحاسبية
التخصص: محاسبة وتدقيق
بعنوان:

العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

" دراسة حالة المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة
(2002-2018) "

من إعداد الطالب: طواهر صالح

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: /... /... /2020

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا.	(أستاذ محاضر (أ) - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	د/
مشرفا.	(أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	أ.د/ زرقون محمد
مشاركا.	(جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	د/ شنين عبد النور
مناقشا.	(أستاذ محاضر (أ) - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	د/

السنة الجامعية: 2019 / 2020

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر
كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني

الميدان: العلوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية

الشعبة: علوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى

المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

" دراسة حالة المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة

"(2018-2002)"

من إعداد الطالب: طواهر صالح

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/.... /....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا.	(أستاذ محاضر (أ) - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	/د
مشرفا.	(أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	أ.د/ زرقون محمد
مشاركا.	(جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	د/شنين عبد النور
مناقشا.	(أستاذ محاضر (أ) - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	/د

السنة الجامعية: 2020 / 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ
الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ
تَعْمَلُونَ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

[التوبة: 105]

الإهداء

في بادئ الأمر أحمد الله عز وجل الذي وفقني وأعانني وقدرني على إتمام هذا العمل.
إلى من أوصانا الرسول - صلى الله عليه وسلم - بها ثلاث مرات وحملتني في بطنها تسعا
وغمرتني بحبها ودعواتها دائما، إلى من الجنة تحت أقدامها حفظها الله ورعاها وأطال في
عمرها.

أمي الغالية

إلى الذي أشعل شمعة دربي والذي رباني على الفضيلة والأخلاق

أبي العزيز

إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلم أتصور الدنيا بعيد عنهم أخواتي الغاليات:
حنان ، شفاء ، أميرة.

إلى إخوتي: محمد الهاشمي، محمود، عبد العزيز، محمد نصر الله

دون أن أنسى فرحة العائلة والتي أنارت البيت وتدخل الفرحة إلى قلبي والتي ملامحهم لا
يمكن وصفها بألف رواية ولا ألف قصيدة.

إلى صديقي ورفيقي في الحياة: بن عمر محمد أسامة.

وإلى أستاذي المشرف الذي كان أكثر من عون لي في إنجاز هذا العمل المتواضع.
وإلى المشرف المساعد: شنين عبد النور

طواهير صالح

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار طريقنا بالعلم وأرشدنا إلى طريق الخير
ووقفنا لعملا المتواضع.

كما أتقدم بشكري وعرفاني إلى المشرف الأستاذ الدكتور " زرقون محمد" الذي أشرف على
مذكرتي بكل سرور، ولم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته.

ويشرفني أن أتقدم بشكري إلى أعضاء لجنة المناقشة، وأتقدم بالشكر العميق إلى كل من وقف
بجانبي لإنجاز هذا العمل من أكاديميين ومهنيين.

كما أتقدم بشكري لوالدي العزيزين حفظهما الله ورعاهما، لأن كان لهما الفضل لوصولي لهذه
الدرجة العلمية.

والشكر للمشرف المساعد، وكل شخص مد يد العون والمساعدة من أجل إنجاز هذا العمل.

* طواهر صالح *

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس تأثير كل من "ربحية الشركة" و "مديونية الشركة" و "سيولة الشركة" و "حجم الشركة" و "التحفظ المحاسبي" و "معدل النمو" و "المدفوعات الضريبية" على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018)، ولتقدير المستحقات الإختيارية كمؤشر يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح تم إستخدام نموذج جونز المعدل.

توصلت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فروقات كبيرة في مستوى ممارسات إدارة الأرباح في الفترة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، كما أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل (سيولة الشركة، التحفظ المحاسبي، المدفوعات الضريبية) في توجيه ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر. **الكلمات المفتاحية:** إدارة الأرباح، النظام المحاسبي المالي، المستحقات الإختيارية.

Abstract:

This study aims to attempt to measure the impact of the company's profitability, company indebtedness, company liquidity, "company size," "accounting reservation," "growth rate" and "tax payments" on the profit management practices of the priced institutions on the Algiers Stock Exchange (2002-2018), and to estimate the optional receivables as an indicator of profit management practices used by the Modified Jones model.

The results of the study found that there are no significant differences in the level of profit management practices in the period before and after the application of the financial accounting system, and the results showed a statistically significant effect of factors (liquidity of the company, accounting reserves, tax payments) in guiding the profit management practices of the economic institutions priced on the Algiers Stock Exchange.

Keywords: Earnings Management, Financial Accounting System, Discretionary Accruals.

قائمة المحتويات

III.....	الإهداء.....
IV.....	شكر و عرفان.....
V.....	المُلخص.....
أ.....	المقدمة.....
1.....	الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها.....
2.....	تمهيد.....
3.....	المبحث الأول: الأدبيات النظرية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها.....
3.....	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول ممارسات إدارة الأرباح.....
6.....	المطلب الثاني: أنواع وأساليب ممارسات إدارة الأرباح.....
9.....	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح والنماذج المستخدمة لإكتشافها.....
23.....	المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها.....
23.....	المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بممارسات إدارة الأرباح.....
26.....	المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح.....
30.....	المطلب الثالث: موقع الدراسة من الدراسات السابقة.....
32.....	خلاصة الفصل.....
33.....	الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر.....
34.....	تمهيد.....
35.....	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية (طريقة وأدوات الدراسة).....
35.....	المطلب الأول: مجتمع الدراسة واختيار العينة.....
39.....	المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة، وطرق قياسها.....
47.....	المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها.....
47.....	المطلب الأول: عرض النتائج.....
68.....	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج.....
72.....	خلاصة الفصل.....
73.....	الخاتمة.....
76.....	المراجع.....
80.....	الملاحق.....
95.....	الفهرس.....

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1.2)	المؤسسات المسعرة في البورصة الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)	35
(2.2)	الشركات المسعرة في بورصة الجزائر محل الدراسة	41
(3.2)	الإحصاءات الوصفية للمستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول	44
(4.2)	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المكونة لنموذج تقدير المستحقات غير الإختيارية	46
(5.2)	الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية إلى إجمالي الأصول	47
(6.2)	الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية)	48
(7.2)	نسبة شركات العينة الممارسة والغير ممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.	49
(8.2)	نتائج إختبار ذو الحدين الخاص بمدى شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية	50
(9.2)	نتائج إختبار " ت " لممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	51
(10.2)	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للمؤسسات الإقتصادية الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة	53
(11.2)	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للمؤسسات الإقتصادية الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	53
(12.2)	نتائج اختبار مان وتني (U de Mann-Whitney) الخاص بالفروق بين ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	54
(13.2)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة	56
(14.2)	نتائج تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	58
(15.2)	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بعد وقبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).	59
(16.2)	نتائج إختبار تداخل الخطي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	62
(17.2)	نتائج جودة توثيق النموذج المقدر قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي (SCF)	62
(18.2)	نتائج تحليل تباين (ANOVA) قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	63
(19.2)	نتائج تحليل الإنحدار الخطي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	64

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل البياني	الرقم
36	نموذج متغيرات الدراسة	(1.2)
51	التمثيل الانتشاري لنتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للمؤسسات الإقتصادية الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة	(2.2)
55	التمثيل الانتشاري لنتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للمؤسسات الإقتصادية الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(3.2)
60	التمثيل الانتشاري لنتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بعد وقبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).	(4.2)
61	إختبار تجانس البواقي (ثبات التباين) قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(5.2)

قائمة الإختصارات والرموز

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية	الاختصار	الرقم
هيئة الأوراق المالية الأمريكية	Securities and Exchange Commission	SEC	01
الوسطاء في عمليات البورصة	Intermédiaire en Opération de Bourse	IOB	02
لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة	Commission D'organisation et de Surveillance des Opération de Bourse	COSOB	03
شركة إدارة بورصة القيم المنقولة	Société de Gestion la Bourse des Valeurs	SGBV	04
معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards	IAS	05
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	International Financial Reporting Standards	IFRS	06
النظام المحاسبي المالي	Système Comptable Financier	SCF	07
المخطط الوطني المحاسبي	Plan Comptable National	PCN	08
معدل العائد على الأصول	Return on Assets	ROA	09

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
78	تقدير المستحقات الكلية	01
79	تقدير المستحقات غير الإختيارية	02
82-80	تقدير معاملات نماذج قياس المستحقات غير الإختيارية	03
83	تقدير المستحقات الإختيارية	04
84	الشركات الممارسة والغير الممارسة لإدارة الأرباح	05
85	مصنوفة المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح بدلالة المتغيرات المستقلة	06
91-86	مخرجات SPSS	07

المقدمة

أ - توطئة:

مع بداية القرن الحادي والعشرون شهدت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية العديد من حالات الفشل والإفلاس المالي لشركات عملاقة مثل "شركة إنرون وورلد كوم الأمريكية" ولقد أرجع العديد من الباحثون حدوث هذا الفشل بعدة أسباب وعلى رأسها الممارسات الكثيرة لتلك الشركات في مجال إدارة الأرباح مقرونة بسياسات الإهمال الذي مارستها شركة التدقيق أثناء القيام بواجبها والتي وصلت في بعض الاحيان لدرجة التواطؤ مثل شركة ارثر اندرسون، وفي ظل تفويض المالكين للإدارة لسلطة إتخاذ القرارات يمكن للإدارة أن تقوم بممارسة إدارة أرباحها من خلال التلاعب في البيانات المالية مستفيدة من المرونة الموجودة في المعايير المحاسبية للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية البديلة بما يحقق أهداف الإدارة على حساب مصلحة الأطراف أخرى وبالشكل الذي يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية.

وفي ظل الظروف الإقتصادية التي أعقبت الازمة المالية العالمية سنة (2008) وما ترتب عليها من خسائر هددت من إستمرارية الكثير من الشركات تعاضمت ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح التي تمارسها الشركات، حيث يلجأ مديري بعض الشركات إلى هذه الممارسات لتحقيق بعض المنافع الخاصة في الأجل القصير، وللأرباح المعلنة في البيانات المالية آثار هامة تنعكس على المعلومات المحاسبية المنشورة لتلك المؤسسات ومن ثم على القرارات الإستثمارية والتمويلية لمن يستخدم تلك المعلومات، من هنا فإن أي محاولة تقوم بها الإدارة في الشركات التي تمارس إدارة الأرباح سواء بالزيادة أو النقصان ستؤثر حتماً على درجة موثوقية وصحة معلومتها المحاسبية.

ب - طرح الإشكالية:

من المعلوم أن إدارة الأرباح أو كما يشار إليها بالمحاسبة الإحتيالية تحقق منافع للمؤسسة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، والتي تنعكس على ضعف الكفاءة التشغيلية والإقتصادية للمؤسسة مستقبلا ونظرا لخطورة هذه الظاهرة ظهرت مشكلة الدراسة والمتمثلة في:

ما مدى تأثير العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر؟

وسعيا للتحكم في الإشكالية، تم تفكيك السؤال الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1- هل هناك مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2002-2018)؟

2- هل هناك فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2002-2018)؟

3- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة والمتمثلة في (ربحية الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة، حجم الشركة، تحفظ المحاسبي، معدل النمو، المدفوعات الضريبية) على ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2002-2018)؟

ت - فرضيات الدراسة:

تبعاً للإشكالية المطروحة، ونتيجة الاطلاع على بعض الدراسات السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية التي نحاول فيما بعد إختبارها:

الفرضية الأولى: لا توجد مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2002-2018).

الفرضية الثانية: لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2002-2018)؟

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة والمتمثلة في (ربحية الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة، حجم الشركة، تحفظ المحاسبي، معدل النمو، المدفوعات الضريبية) على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2002-2018)؟

ث - أهمية الدراسة:

تكتمن أهمية الدراسة فيما يلي:

أولاً- الأهمية النظرية: تبرز هذه الأهمية من الإثراء الفكري الذي قد تساهم فيه من خلال تتبع الأدبيات النظرية في الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة (ممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها) بالشكل الذي يكون فيه إطار نظري متكامل عن هذه الظاهرة.

ثانياً- الأهمية العلمية: تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة إختبار بعض العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر والوقوف على مدى ممارسة هذه الظاهرة في بيئة الأعمال الجزائرية.

ج - مبررات إختيار الموضوع:

تم إختيارنا لهذا الموضوع تبعاً لمجموعة عوامل نذكر منها:

- 1- الموضوع يتلاءم مع طبيعة التخصص (محاسبة وتدقيق).
- 2- محاولة الإلمام بمختلف العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح نظراً لإختلافها في الدراسات السابقة.
- 3- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع نظراً لإهميته.

ح - أهداف الدراسة:

يتركز الهدف الرئيسي في دراسة وتحليل أثر بعض العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر، وتوضيح الدراسة أيضاً مفهوم ممارسات إدارة الأرباح وأهم الدوافع التي تدفع مديري المؤسسات للقيام بها بالإضافة إلى التعرف على النماذج المستخدمة لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح.

خ - حدود الدراسة:

شملت الدراسة عينة من المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018).

— **الحدود الموضوعية:** تمحور موضوع الدراسة حول معرفة ممارسات إدارة الأرباح ودوافعها وما مدى تأثير بعض العوامل عليها.

— **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة من أول يوم تم قبول فيه الموضوع إلى غاية الانتهاء من تحليل قوائم المالية للمؤسسات

عينة الدراسة من 2020/02/12 إلى 2020/05/10.

— **الحدود المكانية:** عينة من المؤسسات الإقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر.

د - مرجعية الدراسة:

إعتمدنا على جمع المعلومات للإمام بموضوع الدراسة بمختلف جوانبه النظرية والتطبيقية من مصادر ومراجع أهمها: الكتب،

الدراسات السابقة، المقالات العلمية باللغات العربية والأجنبية، الأطروحات والرسائل الجامعية.

ذ - منهجية البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل الوصول إلى إجابات واضحة على الأسئلة المطروحة واختبار مدى صحة أو خطأ الفرضيات، إرتأينا أن نستخدم

المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإمام بكل جوانب الموضوع، كما قمنا باستخدام نموذج جونز المعدل (1995) لقياس المستحقات

الإختيارية كمؤشر يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح على عينة من المؤسسات الإقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر.

ر - صعوبات الدراسة:

صعوبة إلتقاء مع المشرف بسبب الظروف الصحية التي مرت بها البلاد.

ز - هيكل الدراسة:

لقد قسمنا هذه الدراسة إلى قسمين:

◀ **الفصل الأول:** يتمثل في الجانب النظري وقسم بدوره إلى مبحثين، إهتم المبحث الأول بممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة

عليها في ثلاثة مطالب كل على حدا، أما المبحث الثاني فاهتم ببعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع

الدراسة؛

◀ **الفصل الثاني:** دراسة تطبيقية للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018).

حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين الأول يتعلق بالإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية، أما المبحث الثاني فكان عبارة

عن النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية لممارسات إدارة

الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

تمهيد:

تعتبر المخرجات المحاسبية ناتج العمل المحاسبي لكل المؤسسات، وبالرغم من أن القوائم والتقارير المالية تخضع عند إعدادها للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإفصاح المحاسبي عند نشر هذه القوائم، إلا أن هذا لا يمنع إدارات بعض المؤسسات من السعي لإظهار هذه البيانات المالية بالشكل الذي يخدم مصالحها من خلال ما يسمى بممارسات إدارة الأرباح بحيث تصبح الأرباح المنشورة في القوائم المالية تخدم أهداف الإدارة مما قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى مستغلين المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية لذا تطلب الأمر ضرورة معرفة بعض العوامل الأكثر تأثيراً على هذه الممارسات.

وعليه جاء هذا الفصل لمعالجة الإطار النظري للدراسة والدراسات التطبيقية السابقة، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول يتمحور حول الأدبيات النظرية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها أما المبحث الثاني تم تناول فيه مختلف الدراسات السابقة المتعلقة بممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

في هذا المبحث سوف نتناول مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والمتعلقة بممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول ممارسات إدارة الأرباح

سنتطرق في هذا المبحث لمفاهيم أساسية حول ممارسات إدارة الأرباح في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنتطرق لأنواع وأساليب ممارسات إدارة الأرباح أما في المطلب الثالث سنتطرق للعوامل المؤثرة في ممارسات إدارة الأرباح والنماذج المستخدمة لإكتشافها.

الفرع الأول: مفهوم ممارسات إدارة الأرباح

نال موضوع إدارة الأرباح إهتمامات الكثير من الباحثين، في الفكر المحاسبي وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، وفيما يلي إستعراض لعدد من هذا التعريفات:

(1) التعريف الأول: عرف (Schipper, 1989) "إدارة الأرباح على أنها تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية بغرض تحقيق بعض من المكاسب الخاصة".¹

(2) التعريف الثاني: عرفها (Healy & wahlen, 1999) بأنها "إستخدام المديرين للاجتهد في إعداد التقارير المالية بغرض إما التعطيم على القيمة الأساسية للشركة، أو للتأثير على عملية توزيع الموارد".²

(3) التعريف الثالث: عرف البروفسور (Partha, 2003) إدارة الأرباح بأنها "التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرين قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح".³

(4) التعريف الرابع: عرفت (هيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC 2008) إدارة الأرباح بأنها "تحريف تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً".⁴

¹ Thomas jeanjean, Gestion de résultat : mesure et démesure, **technologie et management de l'information : enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit**, France, May 2002, p01, l'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne : <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00584633/document>

² عبد المجيد الطيب الفار، إدارة الأرباح، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 28.

³ مرجع سابق، ص 28.

⁴ عباس التميمي، حكيم الساعدي، إدارة الأرباح، عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، الطبعة الأولى، دار غيداء للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2015، ص 21.

(5) التعريف الخامس: تعريف (Ronen and Yaari, 2008) إذ قدموا ثلاثة تعاريف لإدارة الأرباح هي:¹

(أ) إدارة الأرباح البيضاء: وتعرف بأنها الإفادة من المرونة في إختيار المعالجة المحاسبية للإشارة إلى المعلومات الخاصة بالمدير بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.

(ب) إدارة الأرباح الرمادية: وتعرف بأنها إختيار المعالجات المحاسبية والتي هي إما بدافع الانتهازية أو لأغراض الكفاءة الإدارية.

(ج) إدارة الأرباح السوداء: وتعرف بأنها ممارسة واستخدام الحيل لتحريف أو تقليل شفافية التقارير المالية.

نستنتج مما سبق أن "إدارة الأرباح تتم من قبل بعض المديرين بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية من خلال استغلال المرونة في السياسات المحاسبية".

الفرع الثاني: دوافع ممارسات إدارة الأرباح

هناك العديد من الدوافع التي تقف وراء ممارسات إدارة الأرباح، ولإبراز هذه الدوافع لابد من الإستناد إلى نتائج بعض الدراسات السابقة التي ذكرت عددا من هذه الدوافع كما يلي:

■ الدوافع التعاقدية:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت محاولة المؤسسات الإقتصادية ممارسة إدارة الأرباح، لتفادي مخالفة الشروط الواردة في عقود الشركاء الفاعلين في المؤسسة، ومن تلك الشروط ما يكون مصاعغا في صورة قيود على الأرقام المحاسبية أو في صورة نسبة مثل عدد مرات تغطية الفوائد، مما يشكل دافعا لإدارة الأرباح.²

■ دوافع السوق المالي:

تعد المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة مهمة، ومفيدة للمحللين الماليين والمستثمرين، فهي تساعد في إتخاذ قراراتهم وتقييم أسعار الأسهم، وتظهر حوافز دوافع السوق لإدارة الأرباح عندما يدرك المديرين وجود علاقة بين الأرباح المعلنة والقيمة السوقية للشركة، حيث يقوم المديرين بإدارة الأرباح بغية التأثير على السوق، كما هو الحال عند إدارة الأرباح في الفترة ما قبل قيام الشركة بإصدار أسهم جديدة، وذلك بهدف زيادة أسعارها، كما يوجد للمديرين الحافز لتحقيق الأرباح المخططة، لتفادي العقوبات التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة إذا فشلت في تحقيق توقعات المحللين الماليين.

¹المرجع سابق.

²شنين عبد النور، المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019. ص 8.

■ الدوافع التنظيمية:

تظهر الحوافز التنظيمية لإدارة الأرباح عندما يوجد إعتقاد لدى الإدارة بأن الأرباح المعلنة، تأثيراً على عمل واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين، وبالتالي فإنه من خلال إدارة نتائج العمليات يمكن للمديرين التأثير على أعمال واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين، مما يقلل من الضغط السياسي وتأثير التشريعات على الشركة.¹

الفرع الثالث: إستراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح

تمارس الإدارة أنشطة إدارة الأرباح من خلال تطبيق مجموعة من الإستراتيجيات، وتستخدم إدارة الشركات أساليب إدارة الأرباح من أجل تحقيق الدوافع التي تم تناولها مسبقاً في هذا المطلب من أجل تحقيق إستراتيجياتها، وهناك ثلاث إستراتيجيات تلجأ إليها الإدارة لممارسة إدارة الأرباح وهي كالتالي:

(1) إستراتيجية زيادة الربح (Increasing of Earning Strategy):

تلجأ إدارة الشركات إلى إستراتيجية زيادة الربح لكي تصل إلى مستوى المستهدف منه، كما تلجأ إلى هذه الإستراتيجية لتجنب ظهور الخسائر في كشوفاتها المالية، فهي تطمح في ذلك إلى مقابلة توقعات وتنبؤات المحللين الماليين والحصول على زيادة قيمة أسهمها في الأسواق المالية، أو تحقيق منافع خاصة بها.

(2) إستراتيجية تخفيض الربح (Decreasing of Earning Strategy):

تقوم إدارة الشركات بإتباع إستراتيجية تخفيض الربح لأسباب عدة منها تحقيق مكاسب ضريبية، أو تجنب التكاليف السياسية التي تفرض عليها من الحكومات، ومطالب نقابات العمال بزيادة أجور العاملين، وتلجأ الشركات إلى إتباع سياسات معينة لتخفيض الأرباح والإحتفاظ بجزء من الأرباح الحالية من أجل تحسين مستوى الأرباح المستقبلية. كما تتبع الشركات هذه الإستراتيجية في حالة تغيير الرئيس التنفيذي لها، إذ غالباً ما يقوم بالتخلص من كل الخسائر وإلقائها على الإدارة السابقة، كما تستخدم في حالات إنخفاض الأرباح إلى الحد الذي لا يكون ممكناً للإدارة الوصول إلى الحد الأدنى للحصول على حوافز فتجد أنه من الأفضل النزول بالأرباح على قدر المستطاع، لتمهيد الطريق أمام زيادتها في الفترات المستقبلية.²

(3) إستراتيجية تخفيف التقلبات (تمهيد الدخل) (Income Smoothing):

تلجأ إدارة الشركات إلى أساليب تمهيد الأرباح المختلفة كمبدأ تحقق الإيرادات والمصروفات وإدارة الإحتياطات وطرق تبويب البنود الاعتيادية وغير الاعتيادية في كشف الدخل، لتحقيق أهدافاً مختلفة منها ما يتعلق بالأرباح الخاضعة لضريبة أو

¹المرجع السابق، ص 11-13.

²عباس التميمي، حكيم الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

إرسال إشارات إلى المستفيدين، بأن أرباح الشركة في حالة مستقرة وبالشكل الذي يؤثر على توقعاتهم بخصوص الأرباح المستقبلية للشركة، مما يعكس ذلك في قيمة الشركة في الأسواق المالية، فضلاً عن إمكانية الشركة في الحصول على الفرص الإستثمارية المتاحة بأقل التكاليف.

ويرى البعض بأن الدوافع وراء تمهيد الدخل تتضمن تحسين العلاقة مع المستثمرين والدائنين، وتخفيض فجوة تقلبات

دورة الأعمال.¹

المطلب الثاني: أنواع وأساليب ممارسات إدارة الأرباح

الفرع الأول: أنواع ممارسات إدارة الأرباح

تصنف إدارة الأرباح إلى تصنيفات متعددة تبعاً لشرعيتها، وإتجاهها، ومن حيث مدى تأثيرها على التدفقات النقدية، وغرض الإدارة من ممارستها وهي على الشكل التالي:²

■ من ناحية شرعيتها:

1. إدارة أرباح شرعية:

وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من الإختيار بين البدائل والتفديرات المحاسبية وأيضاً تكون موافقة للأنظمة والقوانين.

2. إدارة أرباح غير شرعية:

هي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو القوانين للوصول إلى أهداف الإدارة وهذا النوع ممكن أن يعتبر غشاً.

■ من ناحية إتجاهها:

1. إدارة أرباح بالشكل النازل (السالب): والتي تهدف إلى تخفيض الدخل.

2. إدارة أرباح بالشكل الصاعد (الموجب): والتي تهدف إلى زيادة الدخل.

¹ المرجع السابق، ص 53-54.

² اسماعيل فزال، دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018، ص 47.

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

■ من ناحية تأثيرها على التدفق النقدي:

1. إدارة أرباح إقتصادية:

وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للشركة للتأثير على الدخل وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي.

2. إدارة أرباح من خلال الإستحقاق:

وهي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل

دون التدفقات النقدية.

■ من ناحية غرض الإدارة:

1. إدارة أرباح معلوماتية:

ويهدف هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق للشركة

وتوقعاتها المستقبلية.

2. إدارة أرباح إنتهازية:

وهذا النوع يكون هدفه التأثير على النتائج المالية من تأكيد حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة على حساب

مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكاً إنتهازياً.

الفرع الثاني: أساليب ممارسات إدارة الأرباح

حسب (بلال كيموش، 2015) تتم إدارة الأرباح باستخدام العديد من الأساليب المحاسبية والتي تعتمد في الغالب على

التقديرات المتعلقة بتخصيص الموارد الإقتصادية على الدورات المحاسبية، كتقدير العمر الانتاجي للأصول غير الجارية وقيمها المتبقية،

والتقديرات المتعلقة بالسياسات المحاسبية المتحفظة، التي تهدف إلى تحديد آثار الأحداث الإقتصادية الحالية على الدورات المستقبلية،

كتقدير القيمة القابلة للإسترداد وخسائر القيمة عن الديون المشكوك فيها، وخسائر إنخفاض قيم الأصول. كما يستخدم المديرون المرونة

المتاحة لهم للمفاضلة بين البدائل المحاسبية للتقرير عن نفس الأحداث الإقتصادية كطرق الإهلاك، وطرق متابعة حركة المخزون، بهدف

التأثير في توزيع الأعباء والإيرادات من خلال تحديد مستويات المخزون، وتوقيت عمليات الشراء.¹

¹ بلال كيموش، دور البدائل المحاسبية المتعلقة بالبنود التشغيلية في إدارة الأرباح، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2015، ص 127.

أما حسب (فداوي أمينة، 2013) هناك ثلاثة طرق لإدارة الأرباح وهي:¹

■ إدارة الاستحقاق:

يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، المتعارف عليها من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر ما يلي:

- ◀ تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الاجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز الأعمال وتكلفة هذا الإنجاز وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.
- ◀ يتطلب احتساب الإهلاك تقدير عمر الانتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الانتاجي وقيمة الخردة، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بغية تضخيم الأرباح.
- ◀ يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح.
- ◀ يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.

◀ يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.

◀ يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلاً من تكاليف فترية، مما يؤدي إلى تدنية المصروفات، ومن ثم إلى تضخيم الأرباح.

◀ يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.

■ اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية الزامية:

عندما يصدر معيار محاسبي جديد فإنه يتم تحديد ميعاد لاحق لصدوره كبداية للتطبيق ومع ذلك فإنه عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار عن الميعاد المحدد، ويتاح للشركات الفرصة أن تقوم بالتطبيق المبكر أو الانتظار حتى الميعاد المحدد للتطبيق.

¹فداوي أمينة، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، العدد الرابع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013، ص 5.

■ التغيرات المحاسبية الاختيارية:

وتتضمن التحول من طريقة محاسبية إلى طريقة محاسبية أخرى مثل التحول من طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً إلى الوارد أولاً الصادر أولاً.¹

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح والنماذج المستخدمة لإكتشافها

الفرع الأول: العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح

إنفقت الدراسات السابقة في عرض الإطار النظري لممارسات إدارة الأرباح من حيث التعريف والدوافع، وأساليبها، والنتائج المترتبة عليها، وكيفية قياسها، إلا أنها اختلفت كثيراً في تحديد العوامل التي تؤثر على عملية ممارسات إدارة الأرباح كون هذه الدراسات قد أجريت في بيئات أعمال مختلفة حسب ما تقتضيه متطلبات هذه الأخيرة.

بناءً على ما سبق وبعد مراجعة الدراسات السابقة ارتأى الباحث أن يقوم بمحاولة إلمام بمختلف العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح.

هناك عدة عوامل تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح، منها عوامل مؤثرة مشتركة في جميع الدراسات السابقة أستعملت كمتغيرات ضابطة، وهناك بعض العوامل المؤثرة الأخرى أستعملت في بيئات أعمال مختلفة عربية وأجنبية وفق ما تقتضيه متطلبات هذه البيئات، حيث سنقوم بتقسيم هذا العوامل على هذا الأساس كالتالي:

أ) العوامل المشتركة المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الدراسات السابقة:

■ ربحية الشركة:

تحدد ممارسة الشركة لإدارة الأرباح بشكل كبير بمستوى الأرباح التي تحققها الشركة، إذ تعد الربحية مؤشراً هاماً لتقييم الأداء، فقد تضاربت الآراء حول الربحية فالرأي الأول يقول إن الشركات ذات الأرباح المرتفعة تتجه نحو ممارسة إدارة الأرباح أكثر من الشركات ذات الربحية المنخفضة أما الرأي الثاني فمفاده أن الشركات التي تحقق زيادة في الإيرادات والأرباح تكون أقل عرضة لإدارة الأرباح.²

وقد أشارت العديد من الدراسات أن أسعار أسهم الشركة تتأثر بشكل مباشر بأرباح الشركة، لذلك فإن الشركات تسعى دوماً للحفاظ على مستثمريها، فالمستثمر يفضل أن تكون أرباح الشركة مستقرة، ويدفعون في النهاية أسعار مرتفعة للأسهم في الشركات التي تكون أرباحها أقل تقلباً، وإنخفاض التقلب في أرباح الشركة يعني عدم تأكد أقل حول إتجاه الأرباح

¹المرجع السابق، ص 7.

²كهينة شاوشي، العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، دراسات-العدد الإقتصادي، المجلد 6، العدد 2، جامعة الاغواط، الجزائر، 2015، ص 116.

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

وبما يعزز الانطباع بانخفاض المخاطر، ويمكن إستخدام إدارة الأرباح لتخفيض تقلب الأرباح وهو الأمر الذي يؤدي عملياً إلى سعر أعلى للسهم.

وعليه فإن ربحية الشركة تعد عاملاً ضرورياً ومهماً لإدارة الأرباح، إذ أنه لا يمكن الاعتماد على ربحية ضعيفة للقيام بإدارة الأرباح، لذلك يمكن القول بأنه كلما إزدادت ربحية الشركة كلما زادت إحتتمالية إدارة أرباحها.¹
تم قياس ربحية الشركة في أغلب الدراسات بنسبة:²

$$\text{ربحية الشركة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

■ مديونية الشركة:

إن من دوافع إدارة الأرباح تجنب مخالفة اتفاقيات عقود الدين، فإدارة الأرباح ستساعد المديرين على تحويل الثروة من حملة الدين إلى حملة الأسهم وذلك من خلال توزيعات الأرباح، والإقتراض الإضافي، وجعل صافي الثروة يقل عن الحد الأدنى المطلوب من قبل المقرضين، فالعلاقة الإيجابية بين نسبة الدين إلى حقوق الملكية وإستخدام الإجراءات المحاسبية لزيادة الربح يفسر عادة كدليل أن المديرين إستخدموا الإجراءات المحاسبية لزيادة الدخل والتخلص من قيود عقود الدين. وبذلك تعد نسبة المديونية من بين أحد العوامل المحتملة التي تؤثر في إختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، حيث من المتوقع أن تلجأ الشركة ذات نسبة المديونية المرتفعة إلى التلاعب في الأرباح لتفادي الإخلال بشروط عقد الدين.³
كما تمثل مديونية الشركة مقياساً لعملية تمويل أصول الشركة من خلال الإقتراض والدائنين، وتعتبر من المؤشرات المهمة التي توضح الملائمة في التقارير المالية المنشورة للشركات، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وديونها طويلة الأجل، وكلما إنخفضت هذه النسبة زادت قدرة الشركة على سداد ديونها.⁴

تم قياس مديونية الشركة في أغلب الدراسات بنسبة:⁵

$$\text{مديونية الشركة} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

¹تحالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013، ص 23.

²كهينة شاوشي، العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 116.

³المرجع السابق، ص 117.

⁴شنين عبد النور، المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 121.

⁵كهينة شاوشي، العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 117.

■ سيولة الشركة:

عد السيولة من العناصر الأساسية التي يهتم بها مستخدمو القوائم المالية حيث تعكس درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة بمعنى قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل عند إستحقاقها. فمن المحتمل أن تقوم الشركات بالتلاعب بالأرباح لتحسين نسبة السيولة وبيان قدرتها على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل وضمن إستمرارية النشاط. تم قياس سيولة الشركات في أغلب الدراسات بنسبة:¹

$$\text{سيولة الشركة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

■ حجم الشركة:

أظهرت العديد من الدراسات أن حجم الشركة يعتبر ضمن العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح، حيث تقوم الشركات كبيرة الحجم بإدارة أرباحها لتجنب التكاليف السياسية، كما قد تقوم الشركات صغيرة الحجم بإدارة أرباحها لإظهار أرباح غير حقيقية مبالغ فيها لجلب مستثمرين جدد.² أشارت نتائج دراسات عديدة إلى أنه كلما إزداد حجم الشركة كلما كانت إحتمالية إدارة الأرباح فيها أكبر، حيث أن التقلبات الكبيرة في إيرادات الشركة قد تثير الشكوك وتوجيه الأنظار نحو هذه الشركات وحجم المنافع التي تجنيها، لذلك يعتبر حجم الشركة عاملا مؤثرا في سياسات الشركات، إذا يتطلب من إدارة الشركة أن تتحمل أعباء إضافية تتعلق بفرض معدلات ضريبية أعلى، بالإضافة إلى حساسية الشركات الكبرى بالنسبة للمحيط الخارجي والدور السياسي والاجتماعي الذي تتحمله الشركات كبيرة الحجم من خلال الضغط عليها للمشاركة في المشاريع التنموية والاجتماعية.³ تم قياس حجم الشركة في أغلب الدراسات باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.⁴

■ التسعير في البورصة:

من خلال دراسة (شنين عبد النور، 2019) أنه يحتمل أن يكون التسعير في البورصة له أثر إيجابي أو سلبي على ممارسات إدارة الأرباح، مشيرا أيضا إلى إنخفاض معدل التغيرات في أثر المستحقات الإختيارية للشركات المسعرة في البورصة بالمقارنة بالشركات الغير، وذلك نتيجة لوجود علاقة عكسية بين متغير التسعير بالبورصة وممارسات إدارة الأرباح.

¹المرجع السابق، ص 117.

²شنين عبد النور، المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 121.

³خالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

⁴شنين عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 121.

وتم قياس التسعير في البورصة في نفس الدراسة بطريقة القياس الثنائي القيمة.

(ب) العوامل الأخرى المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الدراسات السابقة:

■ التحفظ المحاسبي:

حسب دراسة (شنين عبد النور، 2019) لا زال الجدل حول مدى تأثير سياسة التحفظ المحاسبي لدى الشركات على ممارسات إدارة الأرباح محتدماً، ففي ظل مفهوم التحفظ المحاسبي الذي يعبر عن حالة عدم التأكد المحيطة بعملية إعداد القوائم المالية والذي يعكس في الميل العام نحو الإعتراف المبكر بالأحداث الغير السارة مع تدنية قيم صافي الأرباح وصافي الأصول، بحيث لا ينتج عنها تضخيم لكل من الإيرادات والأصول أو تقليل الأعباء، والخصوم، مما يمثل سياسة مضادة ومعاكسة لممارسات إدارة الأرباح.

وإمتداداً لما سبق فيمكن القول أنه وفي ظل الإلتزام بممارسات التحفظ المحاسبي، فقد تحدث حالة من التعمد في تخفيض الأرباح المحاسبية أو التأثير على المركز المالي بطريقة تؤدي إلى سوء الفهم أو التأثير السلبي على مستخدمي المعلومات المحاسبية، من خلال ممارسة التحفظ المحاسبي الأقصى والذي يشتمل على خيارات الإدارة في الوصول إلى أقصى مستوى للأرباح أو الخسائر لتحقيق دوافع إدارية معينة يتمثل بعضها في إستخدام ممارسات إدارة الأرباح في إطار ما يسمى (Big Bath) لزيادة الخسائر أو تخفيض الأرباح لأدنى حد ممكن في الفترة الحالية، وفي ذات الوقت تكوين إحتياطات خفية يمكن لإدارة الشركة إستخدامها في زيادة الربح في الفترات المستقبلية، مما يظهر بأنها وراء تحسين الأعمال.

فيما يخص العلاقة الموجودة بين مستوى التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة معنوية سالبة، فالمؤسسات الأكثر تحفظاً لديها حوافز أقل للتلاعب بالأرباح المحاسبية.

وتم قياس التحفظ المحاسبي في أغلب الدراسات بنسبة¹

$$\text{التحفظ المحاسبي} = \frac{\text{المستحقات الكلية}}{\text{إجمالي الأرباح الصافية}}$$

■ المدفوعات الضريبية:

تعد الحوافز الضريبية أحد الأسباب التي تجعل إدارة الشركة تلجأ إلى التلاعب بالأرباح المحاسبية بهدف تمهيد الأرباح أو عن طريق التسجيلات الإحتيالية في إطار ممارسات إدارة الأرباح من أجل تقليل مبلغ الأرباح الخاضعة للضريبة، وبالتالي التهرب منها.

¹المرجع السابق، ص 123.

فيما يخص العلاقة الموجودة بين حجم المدفوعات الضريبية وإدارة الأرباح توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة معنوية موجبة بينهما، فالمؤسسات التي تتميز بحجم عال من المدفوعات الضريبية أكثر ميولا للتلاعب بالأرباح المحاسبية، حيث أن ظهور مستويات أرباح مرتفعة من شأنه أن يدفع السلطات إلى فرض تكاليف إضافية وفرض قواعد جديدة لإحتساب الضريبة على نشاط المؤسسات، مما يحفز الإدارة على التلاعب بتخفيض رقم الأرباح المحاسبية. وتم قياس المدفوعات الضريبية في أغلب الدراسات بنسبة:

$$\text{المدفوعات الضريبية} = \text{مبلغ المدفوعات الضريبية} / \text{إجمالي الأصول}$$

■ معدل النمو:

يمكن أن تتعرض المؤسسة للعديد من الضغوطات للحفاظ على معدلات النمو المرتفعة أو تجاوزها، وهو ما يحفز إدارة المؤسسة على الإنخراط في ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، ولتوضيح تأثير معدل نمو المؤسسة على ممارسات إدارة الأرباح قامت الدراسات السابقة بإدخال متغير نمو المؤسسة كمتغير ضابط، ولقد وفرت الأدبيات المحاسبية طرق مختلفة لقياس معدل نمو المؤسسة، وتماشيا مع الدراسات السابقة. فيما يخص العلاقة الموجودة بين نمو المؤسسة وإدارة الأرباح توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة معنوية بينهما، فالمؤسسات ذات النمو المرتفع لديها حوافز أكبر للتلاعب بالأرباح المحاسبية. وتم قياس معدل النمو في أغلب الدراسات بقسمة التغير في مستوى رقم الأعمال بين السنة الحالية والسنة السابقة على رقم أعمال المؤسسة في السنة السابقة.¹

■ خطر الإستغلال:

إن الهدف من إعداد الكشوفات المالية هو توفير معلومات نافعة للمستخدمين للحكم على قدرة الإدارة على إستغلال موارد الشركة بكفاءة وفعالية لتحقيق هدف الشركة الرئيسي، وتقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالمستحقات والأنشطة الحقيقية للشركة أو تطبيق ممارسات لا تتلاءم مع المبادئ المحاسبية لكي تصل إلى رضا توقعات المحللين، لأن الإخفاق في مقابلة توقعات المحللين يلحق الضرر بإدارة الشركة، وإذا كانت هذا الإخفاقات تحدث بصورة متكررة فإنها ستؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين وإرتفاع تكلفة رأس مال الشركة، كما أن المستثمرين لا يرغبون بالإستثمار في الشركات التي تكون فيها المخاطر عالية نتيجة عدم إستقرار الأرباح المعلن عنها، وبالتالي فإن القيمة المتوقعة للعوائد الإستثمار في تلك

¹المرجع السابق، ص 124.

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

الشركات تكون أقل مقارنة بالشركات ذات الأرباح المستقرة، وعلى هذا الأساس فإن على الإدارة أن تقوم بتحسين قيمة الشركة من خلال رفع أسهمها في الأسواق المالية.

فيما يخص العلاقة الموجودة بين مخاطر الإستغلال وإدارة الأرباح، توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة معنوية موجبة بينهما، فالمؤسسات التي تتميز بمخاطر إستغلال عالية أكثر ميولاً للتلاعب بالأرباح المحاسبية. تم قياس خطر الإستغلال في أغلب الدراسات بنسبة:

خطر الإستغلال = الإنحراف المعياري للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية / إجمالي الأصول

■ الكثافة الرأسمالية:

حسب دراسة (خالد محمد اللوزي، 2013) تتمثل الكثافة الرأسمالية بحاصل قسمة الموجودات الثابتة إلى مجموع الموجودات، فهي تعكس مدى إعتتماد رأس مال الشركة على رأس المال الثابت مما يقلل الحاجة إلى الأيدي العاملة، لأن إرتفاع الكثافة الرأسمالية يعني كثافة توفر المعدات والآلات التي يمكن الاستغناء من خلالها عن الأيدي العاملة مما يحمل الشركة مسؤولية أمام الدولة في تحملها عبء التكلفة السياسية ومسؤولياتها في تخفيض حجم البطالة وتوظيف نسبة من العاطلين عن العمل، لذلك فالشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تمتلك دافعاً أكبر للعمل على إدارة الأرباح.¹

■ أدوات التحفيز:

إن الشركات التي تربط بين برامج الحوافز المالية للمدير وأداء سعر السهم للشركة يكون فيها لجوء المديرين إلى إدارة الربح كبيرة ولذلك فإن احتمالية الإدارة تزداد في الشركات التي تتبنى خطط التعويض والمكافآت بشكل كبير، فإذا ما حققت الشركة أرباحاً كبيرة ما فإن هذا ينعكس على الإدارة، ويترجم إلى مكافآت وعلاوات، بينما الدخل المنخفض يؤدي إلى عكس ذلك، أي توجد علاقة إيجابية بين خطط التعويض في الشركة وبين إدارة الأرباح فيها.

الفرع الثاني: النماذج المستخدمة لإكتشاف ممارسات إدارة الأرباح

تناولت العديد من الدراسات عدد من الطرق التي يمكن من خلالها إكتشاف قيام إدارة الشركة بإدارة أرباحها، وتتناول فيما يلي أشهر هذه الطرق أو النماذج المستخدمة:

حسب دراسة (عبد المجيد الطيب الفار، 2010) يتم إكتشاف إدارة الأرباح نوعياً عن طريق التحليل المحاسبي وتحليلياً من خلال إستخدام المستحقات.

¹المرجع السابق، ص 124.

أ) إكتشاف إدارة الأرباح نوعياً من خلال التحليل المحاسبي:

1. الخطوة الأولى في التحليل المحاسبي هي التعرف على السياسات المحاسبية الرئيسية للشركة والصناعة التي تنتمي إليها.
2. الخطوة الثانية هي تقييم المرونة المحاسبية للشركة، أي ما هو مقدار المرونة المتاحة للشركة في إختيار السياسات المحاسبية؟ فقد تكون المرونة المتاحة للشركة متدنية، لأن المعايير المحاسبية قيدتها بشكل كبير.
3. الخطوة الثالثة وهي تقييم إستراتيجية الشركة المحاسبية، وكيف يمكن أن تختلف إستراتيجية الشركة عن منافسيها؟ فهل كانت سياسات الشركة المحاسبية، وتقديراتها واقعية في الماضي؟ هل يوجد لدى المدراء دوافع لإستخدام المحاسبة بصورة إنتهازية مثل التعهدات أو المكافآت؟ فإذا كان التاريخ المحاسبي للشركة نظيف، وافترضاؤها واقعية، فإن التغييرات المحاسبية عند مثل هذه الشركة سوف تحسب على أنها أصلية وليست تلاعباً.
4. الخطوة الرابعة هي تقييم إفصاح الشركة، هل توفر الشركة معلومات الكافية لتقييم إستراتيجيتها وفهم إقتصاديات أعمالها؟ هل تستند خيارات السياسات المحاسبية على مبررات كافية؟ إن نوعية الإفصاح والممارسات المحاسبية جانبان لا ينفصلان، فالشركات التي مارست إفصاحات شفافة أقل عرضة للوقوع في ممارسة إدارة الأرباح.
5. الخطوة الخامسة والأكثر أهمية في التحليل المحاسبي، هي تحديد الخطوط أو المؤشرات الحمراء، والتي قد تدل وجود واحدة أو أكثر منها على وجود شيء سلبي.
6. الخطوة الأخيرة هي إبطال التحريفات المحاسبية، عن طريق قلب تأثيرات الخيارات المحاسبية المشكوك فيها.¹

ب) إكتشاف إدارة الأرباح تحليلاً من خلال إستخدام المستحقات:

هناك العديد من النماذج الموجودة من نماذج بسيطة تقاس فيها المستحقات الإختيارية كمستحقات كلية، إلى نماذج أكثر تعقيداً تحاول فصل المستحقات الكلية إلى مكوناتها الإختيارية وغير الإختيارية، وفيما يلي عرض لأهم هذه الطرق والنماذج:

▪ نموذج هيلي (1985) Modèle de Healy:

أجرى (Healy, 1985) حسب دراسة (عبد المجيد الطيب الفار، 2010) إختباراته على إدارة الأرباح عن طريق مقارنة متوسط المستحقات الكلية المعدلة بواسطة إجمالي الأصول للسنة السابقة لعملية القياس، وتختلف دراسة (Healy) عن بقية الدراسات في أنها تتنبأ بحدوث إدارة الأرباح بشكل نظامي في كل فترة.

¹المرجع السابق، ص 57-59.

وتحسب المستحقات الكلية بالفرق بين الدخل الصافي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية وفيما يلي عرض لهذا النموذج:

$$NDA_t = \frac{\sum TA_t}{T}$$

حيث:

عبارة عن المستحقات غير الإختيارية لسنة القياس.	NDA_t
عبارة عن المستحقات الكلية المعدلة حسب إجمالي الأصول.	∑TA_t
عبارة عن السنوات الداخلة في عملية التقدير.	t
عبارة عن مجموع السنوات الداخلة في عملية التقدير.	T

▪ نموذج دي أنجلو (1986) Modèle de DeAngelo

أجرى (DeAngelo, 1986) حسب دراسة (عبد المجيد الطيب الفار، 2010) إختباراته على إدارة الأرباح بواسطة الفروقات الأولى في المستحقات الإختيارية، وبافتراض أن المستحقات الأولى لها قيمة متوقعة هي الصفر وفقاً للفرضية العدمية لعدم قيام بإدارة الأرباح ويستخدم هذا النموذج مستحقات الفترة الأخيرة الإجمالية المعدلة وفقاً لإجمالي أصول الفترة السابقة كمقياس للمستحقات غير الإختيارية، وعليه يمكن النظر إلى هذا النموذج على أنه حالة من حالات نموذج (Healy) التي تنحصر فيها فترة تقدير المستحقات غير الإختيارية على مشاهدات السنة السابقة وفيما يلي عرض لهذا النموذج:¹

$$NDA_t = TA_t - 1$$

حيث:

عبارة عن المستحقات غير الإختيارية لسنة القياس.	NDA_t
--	------------------------

¹المرجع السابق، ص 61-62.

عبارة عن المستحقات الكلية المعدلة حسب إجمالي الأصول للفترة السابقة.

TA t – 1

▪ نموذج جونز (1991) Modèle de Jones (1991):

طرح (Jones, 1991) حسب دراسة (عبد المجيد الطيب الفار، 2010) نموذجاً خفف فيه من فرضية أن المستحقات غير الإختيارية ثابتة من فترة لأخرى، وحاول ضبط تأثير التغيرات في ظروف الشركة الاقتصادية على المستحقات الغير الإختيارية، يفترض هذا النموذج متغيرين هما مستوى الملكية الكلية (المصنع والمعدات والآلات... الخ) والتغيرات في الإيرادات، فهما يعنيان مستوى المستحقات غير الموجهة التي تحدث نتيجة الصفقات الاقتصادية للشركة، فمستوى الملكية يحدد المصروف الإستهلاك بينما التغيرات في الإيرادات والتغيرات في حسابات رأس المال العامل وفيما يلي النموذج المستخدم:¹

$$NDA_t = \alpha_1(1/A_{t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_t) + \alpha_3 (PPE_t)$$

حيث:

المستحقات غير الإختيارية.	NDA _t
إجمالي الأصول نهاية السنة السابقة.	A _{t-1}
التغير في إيرادات الشركة.	ΔREV _t
إجمالي الممتلكات والمعدات والتجهيزات في السنة (t) المعدلة حسب إجمالي الأصول في نهاية السنة السابقة.	PPE _t
المقدرات أو المعاملات الخاصة بالشركة.	α ₁ , α ₂ , α ₃

تستخرج المقدرات أو المعاملات α₁, α₂, α₃ الخاصة بالشركة بإستخدام النموذج التالي في فترة التقدير:

$$TA_t = a_1 (1/A_{t-1}) + a_2 (\Delta REV_t) + a_3 (PPE_t) + \nabla t$$

حيث ترمز:

إلى تقديرات كل من α ₁ , α ₂ , α ₃ .	a ₁ a ₂ a ₃
هي عبارة عن المستحقات الكلية المعدلة وفقاً لإجمالي الأصول في نهاية الفترة السابقة.	Tat

¹المرجع السابق، ص 63.

تشير نتائج دراسة (Jones, 1991) حسب (عبد المجيد الطيب الفار، 2010) إلى أن النموذج ناجح في تفسير ما يقارب (25%) من التفاوت في المستحقات الإجمالية.

▪ **نموذج جونز المعدل (1995) Modèle de Jones Modifie:**

لتفادي أوجه القصور في نموذج (Jones, 1991) قدم (DeChow et Al, 1995) حسب دراسة (عبد المجيد الطيب الفار، 2010) نموذجاً معدلاً مستخدماً فيه المستحقات الاختيارية لقياس درجة إدارة الشركة للأرباح، وحسب عدة نتائج دراسات أكدت أنه الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح، ويفترض هذا النموذج أن كل التغير في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة تنشأ عن ممارسات إدارة الأرباح، حيث يقوم هذا الافتراض على منطق أنه من السهل ممارسة إدارة الأرباح من خلال التحكم في الإعراف بالإيراد المبيعات الآجلة أكثر من ممارسة إدارة الأرباح من خلال التحكم في الإعراف بالإيراد من المبيعات النقدية، ولإستخدام هذا النموذج يجب:¹

1. قياس المستحقات الكلية والتي يمكن قياسها بطريقتين بديلتين هما طريقة التدفق النقدي الذي تحتسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية، وطريقة قائمة المركز المالي التقليدية والتي تحتسب فيها المستحقات الكلية من خلال النموذج التالي:

$$TACCi, t = \Delta CAi, t - \Delta CLi, t - \Delta Cash i, t + \Delta STDEBTi, t - DEPTNi, t$$

حيث ترمز:

TACCi, t

المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$\Delta CAi, t$

التغير في الأصول المتداولة للشركة (i) خلال الفترة (t).

$\Delta CLi, t$

التغير في الخصوم المتداولة للشركة (i) خلال الفترة (t).

$\Delta Cash i, t$

التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$\Delta STDEBTi, t$

التغير في أقساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجل الأخرى للشركة

(i) خلال الفترة (t).

DEPTNi, t

مصروف الاستهلاك والإطفاء للشركة (i) خلال الفترة (t).

¹المرجع السابق، ص 64-66.

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

ويلاحظ من خلال النموذج أعلاه أنه تم تخفيض كل من التغيير في النقدية ومصروف الاستهلاك والاستنفاد من التغيير في الأصول المتداولة، كما تم تخفيض التغيير في الدين قصير الأجل (بما في ذلك التغيير في الدفعات المستحقة من الديون طويلة الأجل) من التغيير في الخصوم المتداولة، وذلك للوصول إلى الإختلافات بين الأساس النقدي المعدل وأساس الاستحقاق.

2. يتم تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله إحتساب المستحقات غير الإختيارية (NDACC i,t) خلال معادلة الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدى:

$$TACCI,t / Ai,t-1 = \alpha1 (1/Ai , t-1) + \alpha2 (\Delta REVi,t - \Delta RECi,t) / Ai , t-1 + \alpha3 PPE i,t / Ai , t-1 + Ei,t.....(2)$$

حيث ترمز:

المستحقات الكلية للشركة (i) في الفترة (t).	TACCI, t
التغير في إيرادات الشركة (i) في الفترة (t).	$\Delta REVi, t$
التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) في الفترة (t).	$\Delta RECi, t$
العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) في الفترة (t).	PPE i, t
الخطأ العشوائي.	Ei, t

3. تحديد المستحقات غير الإختيارية العادية (NDACC i,t) لكل شركة من شركات العينة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج المقدر أعلاه من خلال المعادلة التالية:¹

$$NDACC i,t = \hat{\alpha}1 (1/A i,t + \hat{\alpha}2 (\Delta REVi,t - \Delta RECi,t) + \alpha3 PPE i,t(3)$$

4. يتم احتساب المستحقات الإختيارية لكل شركة كما يلي:²

$$DACC i,t = TACC i,t - NDACC i,t.....(4)$$

¹المرجع السابق، ص 67-68.

²المرجع السابق، ص 68.

الفرع الثالث: مخاطر ممارسات إدارة الأرباح ونتائجها

أ) مخاطر ممارسات إدارة الأرباح:

إن الممارسات السلبية لإدارة الأرباح تحيطها مجموعة من المخاطر التي تؤثر على الشركة وتمثل فيما يلي:

■ مخاطر البيئة المحيطة:

- وهي تتمثل في المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على بيئة الأعمال وتمثل فيما يلي:¹
- ◀ إن زيادة مؤشر الأرباح بصورة غير حقيقية وعادلة ينتج عنها إرتفاع التكاليف السياسية وزيادة في معدلات الضرائب وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية ومن ثم على توزيعات الأرباح.
- ◀ إن فقدان الثقة في إحدى الشركات العاملة لإحدى الدول سوف يمتد تأثيرها على جميع الشركات في البيئة المحيطة.

■ مخاطر الداخلية للشركة:

وهي المخاطر التي تؤثر على الشركة وتمثل فيما يلي:²

1. إرتفاع مخاطر التشغيل:

والمتمثلة بإنخفاض أعداد المساهمين نتيجة فقدان الثقة في الشركة مما يؤثر على إرتفاع تكاليف راس المال وفقدان القدرة التنافسية والتأثير السلبي على هامش الأرباح والضغط على التدفقات النقدية مما يؤثر على توزيعات الأرباح.

2. إرتفاع مخاطر الأداء:

والمتمثلة بتراجع الحصة السوقية مما يؤثر على إيرادات الشركة سواء الأستثمارية منها أو التمويلية.

3. إرتفاع مخاطر السيولة:

والمتمثلة في طلب المساهمين لأموالهم وبالتالي تحويل مجموعة كبيرة من الإيداعات طويلة ومتوسطة الأجل التي تعتمد عليها الشركات في نشاطاتها الإستثمارية والتمويلية إلى أموال واجبة السداد مما يؤثر على ضعف القدرة على السداد واللجوء إلى الاقتراض بتكاليف مرتفعة.

4. إرتفاع مخاطر الإدارة:

بما أن ممارسات إدارة الأرباح تمت من قبل الإدارة فسوف يتولد لدى المساهمين وأصحاب المصالح إن هناك سيطرة فردية من قبل الإدارة على أموالهم ومصالحهم وبالتالي هذه الإدارة عديمة الكفاءة في إدارة الشركة مما يدفعهم إلى تغييرهم أو مقاضاتهم إذا لزم الأمر.

¹هبة محمد عمر التل، أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2015، ص 28.

²المرجع السابق، ص 27.

ب) نتائج ممارسات إدارة الأرباح:

وعلى الرغم من أن المديرين يدركون أن إدارة الأرباح وأن كانت تحقق منافع للشركة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشكلات خطيرة في الأجل الطويل ومن أهم هذه المشكلات ما يلي:

■ تخفيض قيمة المنشأة:

توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها الشركة بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الأجل إلا أنها يمكن أن تؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للشركة، فعلى سبيل المثال تعجيل الإيرادات قد يؤدي إلى قيام الشركة ببيع المنتج في (30) ديسمبر بشروط كان من الممكن أن تكون أفضل لو تم بيع ذات المنتج لذات العميل يوم (02) يناير، كذلك فإن تأخير المصروفات الاختيارية يمكن أن يؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بأداء الشركة فتأخير الصيانة والبحوث والتطوير وتدريب العاملين قد يؤدي إلى تعطيل المعدات، وخسارة حصة الشركة في السوق وتخفيض الإنتاجية.¹

■ تلاشي المعايير الأخلاقية:

حتى وإن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية، فالشركة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة، ويخلق المديرون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخاً أخلاقياً يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها، فالمدير الذي يطلب من موظفي المبيعات تعجيل المبيعات في أحد الأيام يخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من إنتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها. وأيضاً يمكن أن تصبح الإدارة منحدرًا زلقًا جدًا فأساليب التحايل المحاسبية البسيطة نسبيًا تصبح معقدة أكثر فأكثر إلى أن تؤدي إلى خلق مخالفات جوهرية في القوائم المالية.²

■ إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية:

فممارسات إدارة الأرباح لا تتم على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما أيضا تمارس على مستوى الإدارة التشغيلية، فمدراء هذه الأخيرة يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، الفوز بالتزيينات أو تجنب إنتقادات الأداء السيئ، ومن أهم مخاطر ممارسات إدارة الأرباح في مستويات الإدارة الدنيا، إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة.³

■ العقوبات المالية وإعادة القوائم المالية:

في السنوات الأخيرة فرضت بورصة الأوراق المالية الأمريكية عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بإدارة أرباحها، فعلى سبيل المثال في أوائل التسعينات وقعت البورصة غرامة قيمتها مليون دولار على شركة (W.R.Grace and Go)

¹المرجع السابق، ص 27.

²شنين عبد النور، المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³نجاة محمد مرعي يونس، تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الاخر على إدارة الأرباح، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة جدة، السعودية، 2019، ص 192.

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

وطلب منها إعادة حساب أرباحها والإعلان عنها والسبب في ذلك أن الشركة بين عام (1990-1992) قامت بتخفيض أرباحها المعلنة وذلك بتسجيل إحتياطات غير صحيحة قيمتها (55) مليون دولار وبين عام (1993-1995) قامت بإعادة الإحتياطات إلى الأرباح، وذلك لمقابلة الأرباح الفصلية المستهدفة، وحتى إذا لم تفرض بورصة الأوراق المالية غرامات أو عقوبات تأديبية أخرى، فإن مجرد إعادة حساب الأرباح والإعلان عنها يمكن أن يكون في حد ذاته مكلفا جدا للشركة.¹

¹هبة عمر محمد التل، أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم، مرجع سبق ذكره، ص 30.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مختلف الدراسات السابقة المتعلقة بممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها وتوضيح الفرق ما بين الدراسة التي نحن بصدد إجرائها والدراسات السابقة المتعلقة بأحد متغير الدراسة أو كلاهما.

المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بممارسات إدارة الأرباح

تناولت العديد من البحوث والدراسات السابقة العربية والأجنبية موضوع إدارة الأرباح، من عدة جوانب بالدراسة والتحليل، وقد اختلفت هذه الدراسات من حيث أهدافها ومتغيراتها، وسيعرض الباحث البعض منها مع التركيز على الدراسات التي أجريت في الدول العربية نظراً للتشابه بينها وبين بيئة الأعمال في الجزائر.

أ) دراسة محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم، سنة (2013):

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وتأثيرها على سعر السهم لهذه الشركات في السوق المالي، وتوضح الدراسة مفهوم إدارة الأرباح والنماذج المستخدمة لإكتشافها، كما توضح الدراسة تأثير بعض المتغيرات الأخرى جنباً إلى جنب مع إدارة الأرباح في تأثيرها على أسعار الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان مثل حجم الشركة، حجم مكتب التدقيق، ونسبة المردودية.

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان والبالغ عددها (77) شركة حسب دليل الشركات

لعام (2011).

وتوصل الباحث إلى أن (53,5%) من الشركات المساهمة الأردنية تمارس إدارة الأرباح في حين نسبة (46,5%)

لم تمارس إدارة الأرباح.¹

¹خالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2013.

ب) دراسة بلال كيموش، دور البدائل المحاسبية المتعلقة بالبنود التشغيلية في إدارة الأرباح، سنة (2015):

هدف الدراسة هو تحليل مدى إستخدام مديري الشركات الجزائرية للبدائل المحاسبية المتعلقة بالبنود التشغيلية (المخزونات، الحقوق، الديون قصيرة الأجل، الإهلاكات) في إدارة الأرباح وقد شملت الدراسة (11) شركة في الفترة الممتدة (2005-2012) من خلال تصميم نموذج مكون من معادلتين للإنحدار الخطي المتعدد، بغرض إختبار العلاقة الإحصائية بين البنود السابقة والمستحقات المحاسبية باعتبارها مقياساً لإدارة الأرباح.

وتوصل الباحثان إلى أن هناك علاقة إحصائية بين المستحقات الكلية ومختلف البنود التشغيلية باستثناء العلاقة بين المستحقات الكلية والمخزونات التي لم تكن معنوية، كما أن البنود التشغيلية مجتمعة تفسر (51,9%) من التغيرات التي مست المستحقات الكلية، باستثناء العلاقة الطردية المسجلة بين الإهلاكات والمستحقات الإختيارية، كما أن البنود التشغيلية مجتمعة لا تفسر سوى (15,9%) من التغيرات التي مست المستحقات الإختيارية.

وفقاً إلى النتائج فإن الإهلاكات هي الأكثر قوة على تفسير المستحقات المحاسبية مقارنة بالبنود التشغيلية الأخرى، مما يتطلب ضرورة إعادة النظر في السياسات المحاسبية المتعلقة بها وكيفية تطبيقها، وضرورة تركيز مراجعي الحسابات أكثر على الإهلاكات عند فحص القوائم المالية.¹

ج) دراسة بلال كيموش، حمزة بوسنة، إدارة الأرباح من خلال المستحقات في بورصة الجزائر، سنة (2016):

هذا المقال عبارة عن دراسة إستكشافية لسلوك إدارة الأرباح في الشركات المدرجة ببورصة الجزائر، ومحاولة قياسها بالإعتماد على المستحقات الإختيارية، المقدره بنموذج كوتري، وقد شملت الدراسة جميع الشركات التي قامت بعرض قوائمها المالية لدى هيئة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بين (2005-2012).

وتوصل الباحثان، أن هناك أدلة تشير إلى أن الشركات الجزائرية قد استخدمت المستحقات الإختيارية هبواً لإدارة أرباحها خلال فترة الدراسة، كما أن أغلب ممارسات إدارة الأرباح تمت خلال السنوات التي سبقت تحول الشركات الجزائرية إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي القائم على معايير المحاسبة الدولية، حيث شهدت هذه الفترة (2005-2009) ممارسة أغلب الشركات لسلوك إدارة الأرباح، حيث كانت قيم المستحقات الإختيارية خلال هذه السنوات أكبر بكثير مقارنة بالسنوات التي تلت عملية الانتقال المحاسبي.²

¹ بلال كيموش، دور البدائل المحاسبية المتعلقة بالبنود التشغيلية في إدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2015.

² بلال كيموش، حمزة بوسنة، إدارة الأرباح من خلال المستحقات-دراسة إستكشافية للشركات المدرجة ببورصة الجزائر، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 43، الملحق الأول، الجامعة الأردنية، 2016.

(د) دراسة اسماعيل قزال، تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، سنة (2018):

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى تأثير ممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي (سياسات الحيلة والحذر) على جودة المعلومات المالية المفصّل عنها في شركات المساهمة الجزائرية وهذا بعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي تضمن مفهوم الحيلة والحذر، وهذا بتقييم دور هذه الممارسة في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال الحد من إتهامية أصحاب القرار في الإفصاح عن الأرباح على غير حقيقتها، إضافة إلى الوقوف على مدى إستغلال هذا المفهوم لغرض ممارسة إدارة الأرباح بالشكل السالب وهو ما يصطلح عليه بمفهوم تمهيد الدخل للفترة الممتدة بين (2011-2015).
توصلت الدراسة إلى أن لسياسات التحفظ المحاسبي دور في الحد من ممارسة إدارة الأرباح لغرض تضخيمها، إضافة إلى عدم ثبوت أن ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي تستخدم لغرض ممارسات تمهيد الدخل، وهو الأمر الذي يعكس إيجابيا على جودة المعلومات المالية.¹

(هـ) دراسة عبد النور شنين، المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح، سنة (2019):

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير الحاسبة الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك على عينة لبعض الشركات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014).
وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، كما أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل (التحفظ المحاسبي، مخاطر الإستغلال، ومؤشر السيولة) في توجيه ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، واعتبرت كبديل للمقاييس المذكورة في البحوث العربية التقليدية (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة، والتسعير في البورصة) بإعتبار أن بيئة أعمال السياق الجزائري، تختلف إختلاف كبير من حيث التشريعات الحكومية، والتركيبية البشرية، والثقافية للمجتمع.²

A) Guillaume Duma, La gestion des résultats des entreprises innovantes, (2014) :

هدفت هذا الأطروحة إلى التحري عن ممارسات إدارة الأرباح في سياق الشركات المبتكرة، باستخدام منهج وصفي تحليلي، على عينة مكونة من (628) شركة فرنسية مدرجة في بورصة نيويورك خلال الفترة الممتدة من (2005-2011).
وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الشركات المبتكرة تمارس إدارة الأرباح بالارتفاع خلال مراحل النشأة الإبتكاري، بينما المرحلة بعد إكتمال الإبتكارات لا تمثل حافز لممارسات إدارة الأرباح.³

¹ اسماعيل قزال، تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.

² عبد النور شنين، المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.

³ Guillaume Dumas, *La gestion des résultats des entreprises innovantes*, thèse de doctorat, université Toulouse 1 Capitole, France, 2014, Accès en ligne : <https://hal.archives-ouvertes.fr/tel-01113679/document>

B) Yves Mard and Sylvain, gestion de résultat comptables et structure de l'actionariat le cas français, (2012) :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين هيكل وطبيعة الملكية في الشركات الفرنسية بممارسات إدارة الأرباح، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من (220) خلال الفترة الممتدة (2004-2008). وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بتأثير الملكية المعبر عنه بنسبة حصة المساهم الرئيسي على ممارسات إدارة الأرباح وهذا عند استخدام النموذج الخطي ومع ذلك عند استخدام النموذج الغير الخطي لهذه العلاقة، أظهرت الإحصاءات الإستدلالية أن حصة المساهم الأول ترتب سلبيا بممارسات إدارة الأرباح، وهذا يختلف عما كان متوقع أن العلاقة تكون موجبة، لأن تركيز الملكية في أيدي مساهم واحد.¹

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح

(أ) دراسة أيمن أحمد شتيوي، تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، سنة (2009):

هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية استخدام التغيرات في أثر الاستحقاق المحاسبي كمقياس لمساحة حرية إختيار السياسات المحاسبية المستغلة من قبل المديرين، كما أن للتغيرات في أثر الاستحقاق تطبيقات مهمة في الدراسات المتعلقة بإكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، إذا تسعى الدراسة لفحص مدى إرتباط التغيرات في أثر الاستحقاق المحاسبي بالعوامل الاقتصادية التي تشمل كل من خصائص الشركة وطبيعة بيئة الإفصاح، وقد إتضح من الدراسة إرتباط التغيرات في أثر الاستحقاق المحاسبي بكل من حجم الشركة، ومعدل الرفع المالي، ومعدل دورة العمليات، ومعدل النمو في الأصول، وبعض العوامل الأخرى. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن سبب ضالة حجم إعانات الأرباح غير المتوقعة للشركات كبيرة الحجم يتمثل في ممارسة تلك الشركات للتلاعب بأثر الاستحقاق بشكل أقل بالمقارنة بالشركات صغيرة الحجم.²

(ب) دراسة فواز بن سفير معيض القثامي، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، سنة (2010):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (78) شركة تتداول أسهمها في سوق المال السعودي وتمثل قطاع الصناعة والخدمات والزراعة، وقياس إدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على تقدير الاستحقاق

¹ Yves mard, sylvain marsat, Gestion des résultats comptables et structure de l'actionariat.: Le cas français, **Comptabilité – Contrôle – audit**, 2012 (tome 18) page 12 a 42 accès en ligne <https://www.cairn.info/revue-comptabilite-contrrole-audit-2012-3-page-11.htm#>

² أيمن أحمد شتيوي، دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، المجلة العملية للتجارة والتمويل، العدد الأول، جامعة طنطا، مصر، 2009.

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

الإختياري لعينة الدراسة باستخدام نموذج جونز المعدل (1995) ولمعرفة تأثير بعض العوامل على ممارسة إدارة الأرباح تم بناء نموذج الإنحدار.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى تأكيد ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح حيث تمارس الاستحقاق الإختياري بشكل سالب عموماً، وأوضحت النتائج أن شركات المساهمة الصناعية والخدمية تمارس الاستحقاق الإختياري بطريقة سالبة بينما الشركات المساهمة الزراعية تمارس الاستحقاق الإختياري باتجاه موجب، وأن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب، والشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب، وكذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة لإدارة الأرباح، وأشارت النتائج أيضاً لوجود تأثير لكل من عاملي المديونية والربحية على ممارسة إدارة الأرباح.¹

ج) دراسة حبيب ماهر، إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية، سنة (2011):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة فيها حيث قام الباحث بإعداد استبانة وتوزيعها على (134) مدير مالي للشركات المساهمة السورية حيث قام باسترداد (89) إستبانة منها.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة السورية تمارس إدارة الأرباح كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن هناك علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها والمتمثلة في (ربحية الشركة، حجم الشركة، شروط عقود المديونية، الكثافة الرأسمالية، الربح الخاضع للضريبة).²

د) دراسة طلال حسن محمد الكندري، درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، سنة (2012):

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، وبيان أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح على ربحية تلك الشركات، والتعرف على الفروق إن وجدت بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة شملت (28) فقرة وذلك لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة المتكونة من (125) فرداً.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها:

¹فواز بن سفير معيض القمامي، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2010.

²حبيب ماهر، إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا، 2011.

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

◀ وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الإستحواذ، سوء إستخدام الأهمية النسبية، إستخدام التقديرات في المحاسبة، وممارسات الاعتراف بالإيراد) على ربحية تلك الشركات.

◀ وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المديرون الماليون، مدققو الحسابات الخارجيون، مدققو الحسابات الداخليون) حول ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح.¹

هـ) دراسة فداوي أمينة، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الجزائر، سنة (2013):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ممارسة الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الجزائر لممارسات إدارة الأرباح، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بإختبار بعض العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح وقياس هذه الممارسات على عينة خلال الفترة الممتدة من (2007-2009) بالاعتماد على نموذج جونز المعدل.

وتوصلت الباحثة إلى أن الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الجزائر قد قامت بممارسة إدارة الأرباح بشكل متفاوت

خلال فترة الدراسة من خلال استخدام المستحقات الإختيارية إلا أنها لم تكن ذات دلالة إحصائية.²

و) دراسة كهينة شاوشي، العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، سنة (2015):

هدفت الدراسة إلى إختبار بعض العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية المسجلة في البورصة

خلال الفترة الممتدة (2007-2009) وهذه العوامل متمثلة في (ربحية الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة) بالاعتماد على نموذج للإنحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وتوصلت الباحثة إلى أن مديونية الشركة من أهم العوامل وراء توجه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح إضافة إلى

سيولة الشركة، في حين لم يكن هناك تأثير لمتغير الربحية على المستحقات الإختيارية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2007-

2009).³

ز) دراسة ميلاد رجب اشميلة، منصور محمد لريش، جمعة محمد الفاخري، مدى ممارسة الإدارة في الشركات الليبية لأساليب

إدارة الأرباح، سنة (2018):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت الشركات الليبية تمارس أساليب إدارة الأرباح من خلال إستطلاع آراء

المراجعين الخارجيين وإستخدام الباحثون المنهج الوصفي لتحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها بواسطة إستمارات الاستبيان

¹طلال حسن محمد الكندري، درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012.

²فداوي أمينة، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، العدد الرابع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013.

³كهينة شاوشي، العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة، دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 6، العدد 2، جامعة الأغواط، الجزائر، 2015.

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

موزعة على عينة بلغت (50) مراجع خارجي، من مجتمع الدراسة المتمثل في المراجعين العاملين بمدن طرابلس والخمس وزلتين ومصراته.

وتوصل الباحثون بشكل عام إلى أن المراجعين الخارجيين يعتقدون أن إدارات الشركات الليبية تمارس بدرجة متوسطة أساليب إدارة الأرباح التي تؤثر على بنود قوائم الدخل والمركز المالي، وتمارس الأساليب المؤثرة على بنود قوائم التدفقات النقدية بدرجة منخفضة.¹

(ح) دراسة نجاة محمد مرعي يونس، تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الأخر على إدارة الأرباح في بورصة الأوراق المالية المصرية، (2019):

هدفت الدراسة إلى معرفة إلا أي مدى يؤثر الإفصاح عن الدخل الشامل الأخر على إدارة الأرباح في بورصة الأوراق المالية المصرية، خلال فترة الدراسة التي أجريت على عينة قدرها (13) بنك من بنوك المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية. وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- ◀ يعد ترسيخ مبادئ الشفافية وزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي من الأمور التي لها أهمية كبيرة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي قد تلجأ إليها إدارة الشركة لتحقيق أهدافها الخاصة دون مراعاة لأهداف الأطراف الأخرى.
- ◀ أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل الاخر في القوائم المالية لأنه يحسن من مستوى الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية والتي تنعكس بدورها على تحسين جودة الأرباح والحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- ◀ تشير نتائج التحليل إلى وجود علاقة إرتباط قوية بين الدخل الشامل الأخر حجم الشركة، نسبة المردودية، صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وإدارة الأرباح وهذا يعني رفض فرض الدراسة والذي مضمونه "لا يوجد تأثير جوهري لبنود الدخل الشامل الأخر حجم الشركة، نسبة المردودية، صافي التدفقات النقدية على الأنشطة التشغيلية على إدارة الأرباح".²

C) Ines Fakhfakh Ben Amar, Free cash-flow, gestion de résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines, (2009) :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التدفق النقدي الحر وممارسة إدارة الأرباح، ومدى تأثير آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح، وكذا تأثير آليات الحوكمة على سياسة توزيع الأرباح، حيث تم تقسيم آليات الحوكمة إلى اليات داخلية والمتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، الفصل بين الأدوار الوظيفية المزدوجة بين المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، تركيز الملكية وملكية الإدارة) وآليات الحوكمة الخارجية

¹ميلاد رجب اشميلة، منصور محمد لريش، جمعة محمد الفاخري، مدى ممارسة الإدارة في الشركات الليبية لأساليب إدارة الأرباح من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الحادي عشر، جامعة الأسمرية الإسلامية، 2018.

²نجاة محمد مرعي يونس، تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الاخر على إدارة الأرباح في بورصة الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة جدة، السعودية، 2019.

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

والمتمثلة في (جودة المراجعة الخارجية، تقييدات إتفاقيات القروض) كما تم إستعمال متغيرات ضابطة تمثلت في (حجم الشركة، الرفع المالي، وفرص النمو للشركة) ولتقدير المستحقات الإختيارية كمؤشر يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح تم إستخدام ثلاثة نماذج هم (نموذج جونز المعدل، نموذج كوتري، ونموذج رمان وشحور) إستنادا على عينة مكونة من (93) شركة فرنسية، و (87) شركة أمريكية، خلال الفترة الممتدة لمدة خمس سنوات (2001-2005).

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إختلاف كبير بين السياق الفرنسي والأمريكي لاسيما في مجالات آليات حوكمة الشركات وتأثيرها على العلاقة بين التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح وكذا على توزيعات الأرباح وفق النتائج التالية:

◀ في السياق الفرنسي هناك علاقة إيجابية بين التدفق النقدي الحر ومستوى إدارة الأرباح، حيث أن الشركات التي تتميز بمستوى عالي من التدفقات النقدية الحرة وفرص نمو منخفضة، هي الأكثر حافزا على إستخدام المستحقات الإختيارية لزيادة الأرباح.

◀ أما في السياق الأمريكي هناك علاقة سلبية بين التدفق النقدي الحر ومستوى إدارة الأرباح، فالشركات التي تتميز بمستوى عالي من التدفقات النقدية الحرة ومستوى منخفض من فرص النمو لا يمثل حافزا قويا لإستخدام المستحقات الإختيارية لزيادة الأرباح.¹

المطلب الثالث: موقع الدراسة من الدراسات السابقة

يمكن مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث البيئة، متغيرات الدراسة، العينة، الأداة، الزمان.

■ من حيث بيئة الدراسة:

لقد أجريت أغلب الدراسات السابقة في أماكن مختلفة، فمنها من كانت بالجزائر ومنها من كانت في بلدان عربية وأجنبية مختلفة مثل الجمهورية المصرية العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، فرنسا، أمريكا.

■ من حيث متغيرات الدراسة (أهداف الدراسة):

بالنسبة لمتغيرات الدراسة هدفت هذه الدراسة إلى إختبار بعض العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، أما الدراسات السابقة تناولت متغيرات مختلفة منها (قياس ممارسات إدارة الأرباح، تأثير حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح، تأثير إدارة الأرباح على أسعار الأسهم...) وحتى الدراسات السابقة التي إتفقت من ناحية العنوان مع الدراسة الحالية

¹ Ines fakhfakh ben Amar, **Free cash-flow, Gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines**, Thèse de doctorat, Université de Reims Champagne-Ardenne, France, 2009, accès en ligne: <http://ebureau.univ-reims.fr/slide/files/quotas/SCD/theses/ex1-doc/GED00001086.pdf>

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

اختلفت معها من حيث المضمون، حيث ركزت الدراسات السابقة على بعض المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، نسبة المديونية، سيولة الشركة) أما الدراسة الحالية حاولت الإلمام بمختلف العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح.

■ من حيث العينة:

تناولت الدراسة الحالية الشركات المسعرة في بورصة الجزائر، أما الدراسات السابقة تناولت عينات مختلفة أكثر من عين الدراسة الحالية.

■ من حيث الأداة:

ركزت جزء من الدراسات السابقة على الاستبيان والتحليل الإحصائي للوصول إلى النتائج المطلوبة بالإضافة إلى استخدام أدوات أخرى مثل المقابلة ودراسة حالة، أما معظم الدراسات اعتمدت على نموذج جونز المعدل (1995) لقياس المستحقات الإختيارية الذي تعبر عن ممارسات إدارة الأرباح، ما يطابق الدراسة الحالية.

■ من حيث الزمان:

الدراسة الحالية شملت الشركات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018) أما الدراسات السابقة تمت في بيئات عربية وأجنبية مختلفة وفي سنوات عديدة ومتتالية.

خلاصة الفصل:

- تتجلى أهمية هذا الفصل في أنه محاولة لإعطاء نظرة شاملة على ممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها وأهم المتغيرات المرتبطة بمذنب المفهومين، ومختلف الدراسات السابقة التي تناولت أحد المتغيرين أو كلاهما وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:
- ◀ إدارة الأرباح هي عبارة عن ممارسات، لها دوافع وأساليب عديدة ومتنوعة يقوم بها بعض مديري الشركات بغرض التعظيم أو التأثير على قيمة الشركة، بما يخدم مصالحهم مستغلين المرونة التي تسمح بها المعايير المحاسبية، مما قد يلحق بالضرر بالأطراف الأخرى.
 - ◀ هناك عدة نماذج تستخدم لقياس المستحقات الإختيارية كمؤشر يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح.
 - ◀ هناك عدة عوامل تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح، منها عوامل مؤثرة مشتركة في جميع الدراسات السابقة أستعملت كمتغيرات ضابطة، وهناك عوامل مؤثرة أخرى أستعملت في دراسات مختلفة وفق ما تقتضيه خصوصيات هذه البيئات.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية للعوامل المؤثرة على
ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات
الإقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسجلة في بورصة الجزائر

تمهيد:

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى توضيح الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة، ومعرفة الدراسات السابقة وسنقوم في هذا الفصل بدراسة تطبيقية لعينة من الشركات المسجلة في بورصة الجزائر وإستقصاء واقع ممارسات إدارة الأرباح في هذه المؤسسات وإستنتاج أثر بعض العوامل المؤثرة على هذا الممارسات ومن أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

✓ **المبحث الأول** نقوم فيه باستعراض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة وتحديد المتغيرات وعرض الأساليب الإحصائية المستخدمة.

✓ **المبحث الثاني** سنقوم فيه بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها وإختبار الفرضيات وذلك من خلال تفسير المخرجات، وربط النتائج بالفرضيات ومقارنتها وفي الأخير التواصل إلى إستنتاجات وحلول للإشكالية المطروحة.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية (طريقة وأدوات الدراسة)

من خلال الدراسة سوف يتم إستعمال مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية المناسبة لخصائص مجتمع وعينة الدراسة، بغرض عرض، معالجة وتحليل المعطيات وسوف نتطرق لذلك كما يلي:

المطلب الأول: مجتمع الدراسة واختيار العينة

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم إختيار مجتمع من المؤسسات الإقتصادية المسجلة في بورصة الجزائر والتي تمارس نشاطها في ضل بيئة الأعمال الجزائرية.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

أ) نظرة عامة عن بورصة الجزائر:

1. دوافع إنشاء بورصة الجزائر:

لقد مر الاقتصاد الوطني بعدة مراحل، بعد الاستقلال فكانت مرحلة الاقتصاد المخطط والتي دامت حتى نهاية السبعينات وتميزت بسيطرة القطاع العام وسوء توازن الصلاحية الاقتصادية الشاملة ثم خلال عشرية الثمانينات وبداية عشرية التسعينات قامت تلك السلطات بإعادة هيكلة قطاعها العمومي لتتمكن من السيطرة عليه ثم أعطت الاستقلالية للعديد من المؤسسات الوطنية. لكن لم تكن هناك نتائج إيجابية ملموسة لتلك العمليات، الشيء الذي جعل تلك السلطات ترشح تلك المؤسسات للخصوصية وهي مرحلة تحول الاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

حيث أثبتت التجربة التاريخية أن معظم الدول التي شهدت تطورا كبيرا إعتنقت النظام الرأسمالي منتهجة تسويق الاقتصاد، حتى تتماشى ومتطلبات الاقتصاد المعاصر وذلك من خلال إتباع فلسفة إقتصادية واضحة المعالم تؤمن إحتكار الدولة للأنشطة الاقتصادية وإعطاء دور الريادة للقطاع الخاص، وإنشاء أكبر عدد ممكن من شركات المساهمة، وهذه الفلسفة لا يمكن العمل بها إلا في إطار إقتصاد السوق الذي يوفر المحيط الإقتصادي الملائم والمرونة اللازمة للتعاملات التجارية، ويرفع كل العقبات الموضوعية من طرف الاقتصاد المخطط.

ومن متطلبات إقتصاد السوق، توفير المناخ الإستثماري لقيام مشاريع إقتصادية ضخمة، وكل هذا تولد عنه سلع جديدة لم تكن معروفة من قبل هي الأسهم والسندات أو ما تسمى بالقيم المنقولة.

كما أن تطور وتنوع هذه الأوراق وإقبال الجمهور على تداولها كان من شأنه قيام سوق خاصة بها وهي ما تسمى بسوق القيم المنقولة، حيث مرة هذه لسوق في الجزائر بمراحل أقرتها الإصلاحات التي حدثت.¹

2. نشأة بورصة الجزائر:

تم إنشائها بمرسوم تشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 1993/03/23 والذي ينص على ما يلي:

- تأسيس بورصة القيم المتداولة.
- تعريف بورصة القيم بأنها إطار تنظيم وإجراء العمليات على القيم المنقولة الصادرة من الدولة ومن باقي الأشخاص المعنوية ذات القانون العام بالإضافة إلى مؤسسات المساهمة.
- تعريف الهيئات المكونة للبورصة.

3. الهيئات المكونة للبورصة الجزائرية:

بورصة الجزائر على غرار باقي البورصات العالم تشمل على مجموعة من الهيئات المكونة لها وهم كل من:

■ لجنة تنظيم ومراقبة البورصة COSOB:

نصبت رسميا هذه اللجنة في فيفري 1996 بعد تعيين أعضائها في 1995/12/27 وهذه اللجنة موضوعة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالمالية بالجزائر حيث تقوم بالأساس بتنظيم ومراقبة أسواق القيم المنقولة وذلك بغية حماية المستثمرين والسهر على السير الجيد وعلى شفافية السوق، وقد أوكل المشرع لهذه اللجنة القيام على ذلك. وحتى تتمكن من القيام بمهامها فإنه قد خول لهذه اللجنة ممارسة مجموعة من السلطات الأساسية هي:

◀ السلطة التنظيمية والقانونية.

◀ سلطة التحقيق.

◀ السلطة التأديبية والتحكيمية.²

■ شركة تأسيس بورصة القيم SGBV:

عملت شركة إدارة البورصة القيم منذ إنشائها على وضع الترتيبات العملية والتقنية لعمليات التداول على الأوراق المالية، وهي تشكيل إطارا عموميا منظما في خدمة الوسطاء في العمليات البورصة باعتبارهم مهنيين متخصصين في بيع وشراء الأوراق المالية، لتمكينهم من ممارسة مهامهم طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

¹ جليخي محمد وليد، بن مكسن إسماعيل، بورصة الجزائر، مذكرة ليسانس، جامعة يحي فارس، المدينة، 2006، ص 79.

² المرجع السابق، ص 95-99-102-105.

▪ الوسطاء في عمليات البورصة IOP:

لإرسال أمر إلى البورصة يجب إتصال حتما بوسيط في عمليات البورصة معتمد من لجنة التنظيم والمراقبة COSOB حيث يجمع أوامر البيع والشراء المتعلقة بورقة مالية مسجلة في نظام التسعيرة بالبورصة. حيث يشترط في الوسيط أن يكون شخص مؤهل، تختلف أنواعه باختلاف المهام المسندة إليه حيث له دور فعال في تحريك عمليات البورصة.

▪ المؤتمن المركزي للسندات:

تم تأسيس هذه الهيئة بموجب القانون 4/03 المؤرخ في 2003/02/17 وهو شركة ذات أسهم تحمل تسميته تجارية الجزائر للتسوية تخضع للقانون الأساسي وتعين بمسيرته بموافقة وزير المالية بعد إستطلاع COSOP.

▪ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة:

يدخل تأسيس التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في إطار إنشاء السوق المالي بمقتضى القانون 08/96 المؤرخ في 10 جانفي 1996 والتي تهدف إلى تكوين حافظة القيم المنقولة والمنتجات المالية الأخرى وتسييرها لحساب الغير وهي مؤهلة بمجمع الادخار مهما يكون قريب لاستثماره في الأسواق المالية سوق النقدية وسوق رأس المال حسب سياسة التوظيف.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

بعد التعرف كنظرة عامة على دوافع نشأة بورصة الجزائر، وكذا الهيئات المكونة لها، تم حصر عينة الدراسة على جميع المؤسسات المسكرة في بورصة الجزائر وعددها (02) شركة خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018) حيث تم إستبعاد (10) شركات وذلك وفق الشروط التالية:

- ◀ توفر كل البيانات اللازمة لإجراء إختيارات الدراسة، وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة بإحتساب المستحقات الإختيارية، من خلال الرجوع لمعطيات لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB (<https://www.cosob.org/>) إنطلاقا من موقع بورصة الجزائر (<http://www.sgbv.dz/>) كما تم الرجوع إلى مواقع الإلكترونية للشركات محل الدراسة.
 - ◀ ألا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.
 - ◀ تم إستثناء جميع البنوك وشركات التأمين نظرا لخصوصية أنظمتها المحاسبية.
- وتشمل البيانات اللازمة لإعداد الجزء التطبيقي الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج. أما سبب الاستبعاد فنوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1.2): يوضح سبب الشركات المستبعدة من الدراسة

إسم الشركة	فترة التسعير
GRUPE SAIDAL	من 1999 إلى يومنا هذا
ALLIANCE ASSURANCE	2018-2010
CHAINE EL AURASSI	من 2000 إلى يومنا هذا
NCA ROUBA	2018-2013
SPA DAHLI	2014-2005
CEVITAL	2009-2005
SONELGAZ	2012-2002
AIR ALGERIE	2009-2003
ALGERIE TELECOME	2009-2002
ERAD SETIF	2005-1998
ETRHB HADDAD	2009-2005
EPPAD TISP	2007-2002

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)

الفرع الثالث: المنهج المتبع في الدراسة

طبيعة الدراسة هي دراسة إختبارية حيث أن مشكلة الدراسة يغلب عليها الطابع التحليلي لمجموعة المتغيرات التي تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح، وقد إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح وجمع معلومات عنها من خلال دراسة حالة، كما أن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الاطلاع على بعض الكتب والمقالات والأطروحات المتعلقة بموضوع الدراسة بهدف تحليل الدراسات السابقة واستغلال المراجع في الجانب النظري والتطبيقي لهذا الدراسة.

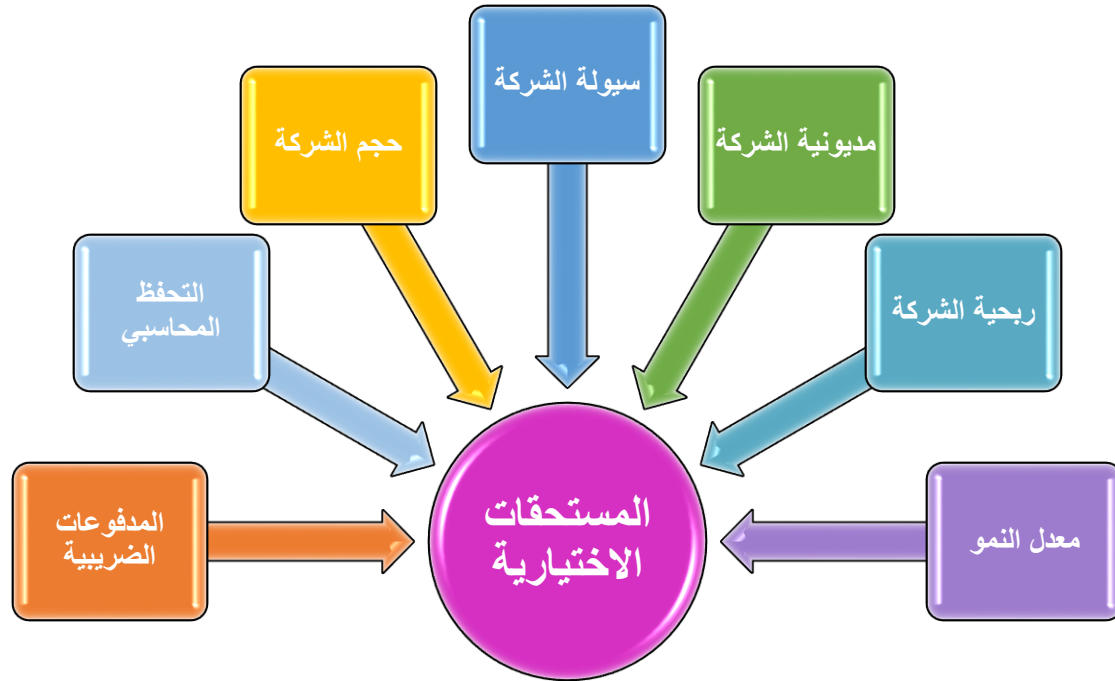
الفرع الأول: متغيرات الدراسة

تتكون متغيرات الدراسة من: متغير تابع المتمثل في ممارسات إدارة الأرباح، ومتغير مستقل المتمثل في بعض العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح.

◀ المتغير التابع: المتمثل في ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية؛

◀ المتغير المستقل: المتمثل في بعض العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح (ربحية الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة، حجم الشركة، التحفظ المحاسبي، معدل النمو، المدفوعات الضريبية).

الشكل رقم (1.2): يوضح نموذج متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على متغيرات الدراسة

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية

المسعة في بورصة الجزائر

الفرع الثاني: طرق قياس المتغيرات

أ) قياس المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح):

لقياس قيمة المستحقات الإختيارية التي تعبر عن ممارسات إدارة الأرباح تم الإعتماد على نموذج جونز المعدل ويتم حسابها

وفقاً للخطوات التالية:

(1) حساب المستحقات الكلية:

وفقاً لهذه الطريقة يتم إحتساب المستحقات الكلية لكل شركة من شركات العينة وفي كل سنة من سنوات الدراسة

من خلال النموذج التالي:

$$TACCI,t = \Delta CAi,t - \Delta CLI,t - \Delta Cash i,t + \Delta STDEBTi,t - DEPTNi,t \dots (1)$$

حيث ترمز:

$TACCI,t$

المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t)؛

$\Delta CAi,t$

التغير في الأصول المتداولة للشركة (i) خلال الفترة (t)؛

$\Delta CLI,t$

التغير في الخصوم المتداولة للشركة (i) خلال الفترة (t)؛

$\Delta Cash i,t$

التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة (i) خلال الفترة (t)؛

$\Delta STDEBTi,t$

التغير في أقساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجل الأخرى للشركة (i)

خلال الفترة (t)؛

$DEPTNi,t$

مصرف الاستهلاك والإطفاء للشركة (i) خلال الفترة (t).

(2) تقدير معالم النموذج:

وفقاً لهذه الطريقة يتم تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله إحتساب المستحقات غير الإختيارية (NDACC)

(i,t) خلال معادلة الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدى كالتالي:

$$TACCI,t / Ai , t-1 = \alpha 1 (1/Ai , t-1) + \alpha 2 (\Delta REVi,t - \Delta RECI,t) / Ai , t-1 + \alpha 3 PPE i,t / Ai , t-1 + Ei,t \dots (2)$$

حيث ترمز:

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية

المسعة في بورصة الجزائر

المستحقات الكلية للشركة (i) في الفترة (t).	TACCI, t
التغير في إيرادات الشركة (i) في الفترة (t).	$\Delta REVi, t$
التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) في الفترة (t).	$\Delta RECi, t$
العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) في الفترة (t).	PPE i, t
الخطأ العشوائي.	Ei, t

(3) حساب المستحقات غير الإختيارية:

وفقاً لهذه الطريقة سيتم تحديد المستحقات العادية (NDACC i,t) لكل شركة من شركات العينة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج المقدره أعلاه من خلال المعادلة التالية:

$$NDACC i,t = \hat{\alpha}1 (1/A i,t + \hat{\alpha}2 (\Delta REVi,t - \Delta RECi,t) + \alpha3 PPE i,t \dots\dots\dots(3)$$

(4) حساب المستحقات الإختيارية:

يتم إحتساب المستحقات الإختيارية لكل شركة كما يلي:

$$DACC i,t = TACC i,t - NDACC i,t \dots\dots\dots(4)$$

(ب) قياس المتغير المستقل (العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح):

(1) ربحية الشركة:

$$\text{ربحية الشركة} = \text{النتيجة الصافية} / \text{إجمالي الأصول}$$

(2) مديونية الشركة:

$$\text{مديونية الشركة} = \text{إجمالي الديون} / \text{إجمالي الأصول}$$

(3) سيولة الشركة:

$$\text{سيولة الشركة} = \text{الأصول المتداولة} / \text{الخصوم المتداولة}$$

(4) حجم الشركة:

$$\text{حجم الشركة} = \text{اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول}$$

(5) التحفظ المحاسبي:

$$\text{التحفظ المحاسبي} = \text{المستحقات الكلية} / \text{إجمالي الأصول}$$

(6) معدل النمو:

$$\text{معدل النمو} = \text{رقم الأعمال} - \text{رقم الأعمال (N-1)} / \text{رقم الأعمال}$$

(7) المدفوعات الضريبية:

$$\text{المدفوعات الضريبية} = \text{مبلغ المدفوعات الضريبية} / \text{إجمالي الأصول}$$

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية

المسعة في بورصة الجزائر

الفرع الثالث: تلخيص معطيات الدراسة

تهدف هذه الدراسة لإختبار بعض العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح، ولتقدير المستحقات الإختيارية كمؤشر يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح تم إستخدام نموذج جونز المعدل، إستنادا على عينة مكونة من (02) شركات مسعة في بورصة الجزائر، ولمعرفة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع وقياس أقوى عامل مؤثر من بين العوامل تم تصميم نموذج في شكل معادلة إنحدار خطي متعدد كما هو موضح في المعادلة:

$$Y = a + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + E_{i,t}$$

حيث:

Y : المستحقات الإختيارية

a : القيمة الثابتة

$\beta_1 \dots \beta_{10}$: معاملات الإنحدار

X1 : ربحية الشركة

X2 : مديونية الشركة

X3 : سيولة الشركة

X4 : حجم الشركة

X5 : التحفظ المحاسبي

X6 : معدل النمو

X7 : المدفوعات الضريبية

E_{i,t}: الخطأ العشوائي

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية

المسعة في بورصة الجزائر

المطلب الثالث: الأدوات والأساليب المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: مصادر جمع البيانات

إعتمدت الدراسة على تحليل بعض الدراسات السابقة منها عربية وأجنبية من خلال الرجوع إلى مختلف المقالات والرسائل الجامعية التي لها صلة بموضوع الدراسة لتغطية الجانب النظري، بالإضافة إلى الاعتماد على قوائم المالية للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر من خلال (<https://www.cosob.org/>) وكذا المواقع الإلكترونية لهذا المؤسسات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2.2): المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر محل الدراسة

الرقم	إسم الشركة	رأس المال	القطاع	سوق التسعيرة	الموقع الإلكتروني
01	CHAI NELAURASSI	شركات مساهمة برأس مال 1500.000.000 دج	الفندقة	سند رأس مال	www.el-aurassi.com
02	GROUPE SAIDAL	شركات مساهمة برأس مال 2500.000.000 دج	الصيدلة	سند رأس مال	www.saidalgroup.dz

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على عينة الدراسة

الفرع الثاني: الوسائل الإحصائية والوصفية المستخدمة في معالجة البيانات

من أجل الحصول على نتائج إحصائية تمكننا من التحليل الجيد والوصول إلى إثبات أو نفي الفرضيات، سنعتمد على بعض الوسائل الوصفية والإحصائية للتحليل هي:

(أ) الإحصاءات الوصفية للبيانات:

تم الإعتماد على الإحصاء الوصفي الذي يساعد على تنظيم وتلخيص بيانات الدراسة في شكل جداول أو أشكال بيانية من أجل إعطاء فكرة عامة ومبسطة عن الظاهرة المدروسة.

(1) المتوسط الحسابي

(2) الإنحراف المعياري

(3) القيم العليا والدنيا

(ب) الإحصاءات الإستدلالية للبيانات:

إعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية الإستدلالية، الذي تسمح بتقدير معالم النموذج، ومن بين الأساليب المستخدمة في الدراسة الحالية هي:¹

(1) الإختبارات المعلمية (Parametric test): يسمح هذا الإختبار بتقدير الفرق بين متوسط عينتين مستقلتين، أو

مرتبطتين وهل الفرق الملاحظ بين متوسطي عينتين، يرجع إلى سبب جوهري أو يمكن إعتباره نتيجة للصدفة.

﴿ إختبار "لعينتين مستقلتين (Test-t pour échantillon independents): يستخدم هذا الإختبار

لمقارنة مجتمعين مستقلين، في ضوء متغير تابع، أي أن هذا الإختبار يستخدم إذا كان المتغير المستقل له فئتين والمتغير

التابع كمي.

﴿ إختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA): يسمح إختبار تحليل التباين الأحادي بمقارنة مجموعة من المتوسطات،

فهو يستخدم عندما يكون الغرض من الدراسة هو التحقق من أثر متغير مستقل واحد بأكثر من مستويين في متغير

تابع واحد.

كما ينبغي التأكد من فرضية التوزيع الطبيعي للمتغير، حيث أعتمدت الدراسة على إختبار كولموجروف-سميرنوف

(Kolmogorov-smirnov)، الذي ترتبط نتائجه بقيمة المعنوية (Signification)، فإذا كانت قيمة المعنوية لمتغير الدراسة

أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) يدل على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، ففي حالة إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي يتم

الإعتماد على نتائج الإختبارات المعلمية (Parametric test)، أما في حالة عدم إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي يتم اللجوء إلى

الإختبارات اللامعلمية (Non-parametric test).

(2) الإختبارات اللامعلمية (Non-parametric test): تم اللجوء إليها عندما تعذر استخدام أساليب الإختبارات

المعلمية، ولما تعلق الأمر بطبيعة مجموعات البيانات محل الدراسة ذات عينتين مستقلتين، تم الإعتماد على إختبار ذو

الحدين (Test binomial) ومان وتني (U de Mann-Whitney)، لتحديد ما إذا كانت الفروقات الملاحظة في

حجم ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، (عينتين مستقلتين) راجع إلى الصدفة أو

فروق موضوعية بين العينتين، بالإضافة إلى إختبار فريدمان (Test de Friedman).

(3) معامل الارتباط: وذلك بإعتماد على معامل ارتباط بيرسون (Pearson corrélation) الذي يستخدم في تقدير قوة

العلاقة بين متغيرين أو أكثر، لما يتعلق الأمر بمتغيرين كميين.

¹شنين عبد النور، المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 128.

4) تحليل الإنحدار الخطي المتعدد: لتحليل تأثير العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في (ربحية الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة، حجم الشركة، التحفظ المحاسبي، معدل النمو، المدفوعات الضريبية) على المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018).

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسجلة في بورصة الجزائر

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

في هذا المبحث سنقوم باختبار الفرضيات وعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها وتحليلها، قمنا بتطبيق كل الخطوات وإتباعها خطوة خطوة لقياس ممارسات إدارة الأرباح في شركات العينة.

المطلب الأول: عرض النتائج

الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار الفرضية الأولى

أ) الإحصاءات الوصفية لإختبار الفرضية الأولى:

تمر عملية إحتساب المستحقات الإختيارية حسب نموذج جونز المعدل بخمس خطوات أساسية كما ذكرناها سابقا.

(1) تقدير المستحقات الكلية:

تم حساب المستحقات الكلية بطريقة منهج الميزانية المحاسبية، فبعد تجميع كافة البيانات المطلوبة لكل مؤسسة وسنة من سنوات الدراسة، ومعالجتها بإستخدام برنامج (EXCEL)، تم الحصول على قيمة المستحقات الكلية لمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة (2002-2018)، وفق ما توضحه الإحصاءات الوصفية في الجدول التالي:

الجدول رقم (3.2): الإحصاءات الوصفية للمستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول

بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF					قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF				
السنة	المتوسط الحسابي	الإحرف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	السنة	المتوسط الحسابي	الإحرف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
2002	0,00004405	0,0157	0,011	-0,011	2011	-0,077	0,006	-0,073	-0,082
2003	0,023	0,050	0,059	-0,011	2012	0,005	0,077	0,060	-0,048
2004	-0,035	0,092	0,029	-0,101	2013	-0,040	0,004	-0,037	-0,043
2005	0,023	0,059	0,065	-0,018	2014	-0,010	0,056	0,029	-0,050
2006	0,026	0,010	0,033	0,018	2015	-0,040	0,040	-0,012	-0,069
2007	0,065	0,057	0,105	0,024	2016	-0,049	0,041	-0,019	-0,079
2008	-0,045	0,104	0,028	-0,119	2017	-0,038	0,016	-0,026	-0,050
2009	-0,056	0,123	0,030	-0,144	2018	-0,019	0,056	0,020	-0,058
فترة الدراسة	0,00004405	0,064	0,105	-0,144	فترة الدراسة	-0,033	0,037	0,060	-0,082

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (01) بالإعتماد على برنامج EXCEL

تشير النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه، أن متوسط المستحقات الكلية منسوب إلى إجمالي الأصول ظهر بشكل سالب في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF (2011-2018)، مقارنة بالفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF (2002-2009)، حيث بلغ متوسط الحسابي للمستحقات الكلية في الفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF (0,00004405)، بإنحراف معياري (0,064) في حين بلغت أعلى قيمة للمستحقات الكلية (0,105) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الكلية لشركة (AURASSI) خلال سنة (2007)، أما أدنى قيمة فبلغت (-0,144) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الكلية لشركة (AURASSI) خلال سنة (2009)، من جهة أخرى تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير في حجم المستحقات الكلية خلال سنوات فترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لعينة الدراسة، ففي سنة (2007) سجلت أعلى قيمة للمستحقات بمتوسط حسابي بلغ (0,065) وإنحراف معياري (0,057)، في حين سجلت أدنى قيمة للمستحقات بمتوسط حسابي بلغ (-0,056) وإنحراف معياري (0,123) في سنة (2009).

في حين تشير النتائج كذلك، أن متوسط الحسابي للمستحقات الكلية خلال فترة الدراسة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) بلغ (-0,033) بإنحراف معياري (0,037) في حين بلغت أعلى قيمة للمستحقات الكلية (0,060) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الكلية لشركة (AURASSI) خلال سنة (2012)، أما أدنى قيمة فبلغت (-0,082)، وهي تعبر عن قيمة المستحقات الكلية لشركة (AURASSI) خلال سنة (2011)، من جهة أخرى تشير نتائج كذلك إلى وجود تفاوت في حجم المستحقات الكلية خلال سنوات فترة الدراسة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لعينة الدراسة، ففي سنة (2012) سجلت أعلى قيمة للمستحقات بمتوسط حسابي بلغ (0,005) وإنحراف معياري (0,077)، في حين سجلت أدنى قيمة للمستحقات بمتوسط حسابي بلغ (-0,077) وإنحراف معياري (0,006) في سنة (2011).

(2) تقدير المستحقات غير الإختيارية:

كما ذكرنا سابقا تم تقدير معاملات النموذج لحساب المستحقات غير الإختيارية (Accruals non Modèle de jones) (1995) (discretionnaires)، للشركات عينة الدراسة، بالإعتماد على نموذج جونز المعدل (1995) (discretionnaires) لكل شركة من شركات العينة على إنفراد، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة، والجدول التالي يعرض الإحصاءات الوصفية للعناصر المكونة لهذا النموذج وفق فترتين قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018).

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسجلة في بورصة الجزائر

الجدول رقم (4.2): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المكونة لنموذج تقدير المستحقات غير الإختيارية

بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF				قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF				المتغيرات
أدنى قيمة	أعلى قيمة	الإخلاف المعياري	المتوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الإخلاف المعياري	المتوسط الحسابي	
-0,222	-0,096	0,176	0,057	0,076	0,036	-0,003	0,015	$\Delta REVit / A(i,t-1)$
-0,202	-0,175	0,180	0,087	0,071	0,066	-0,001	0,00055	$(\Delta RECit / A(i,t-1))$
0,179	0,131	0,746	0,616	0,178	0,171	0,413	0,317	$PPEit / Ait-1$
-0,052	0,017	0,088	0,123	0,029	0,036	0,038	0,071	$ROA (i,t)$

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (02) بالإعتماد على برنامج EXCEL

يتضح من الجدول أعلاه وجود إرتفاع نسبي في متوسط التغير في الإيرادات منسوبة إلى إجمالي الأصول $(\Delta REVit / A(i,t-1))$ ، في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط التغير لهذه الفترة ب $(0,057)$ بإخلاف معياري $(0,176)$ مقارنة بالفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حيث بلغ متوسط التغير في الإيرادات $(0,015)$ وإخلاف معياري $(-0,003)$ ، كما عرف متوسط التغير في حسابات تحت التحصيل منسوبة إلى إجمالي الأصول $(\Delta RECit / A(i,t-1))$ هو الآخر ارتفاعا في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حيث بلغ متوسط التغير لهذه الفترة ب $(0,087)$ بإخلاف معياري $(0,180)$ مقارنة بالفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حيث بلغ متوسط التغير في حسابات تحت التحصيل ب $(0,00055)$ وإخلاف معياري $(-0,001)$.

كما أن متوسط التثبيتات المادية $(PPEit / Ait-1)$ إرتفع في فترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حيث بلغ متوسط التثبيتات ب $(0,616)$ بإخلاف معياري $(0,746)$ مقابل متوسط حسابي للتثبيتات $(0,317)$ وإخلاف معياري $(0,413)$ للفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

كما عرف مؤشر العائد على الأصول $(ROA (i,t))$ إرتفاعا أيضا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر العائد على الأصول ب $(0,123)$ بإخلاف معياري $(0,088)$ ، مقابل متوسط حسابي $(0,071)$ وإخلاف معياري $(0,038)$ للفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

وبعد تشكيل مصفوفة من المتغير التابع المستحقات الكلية بدلالة المتغيرات المستقلة المذكورة أعلاه حسب نموذج جونز المعدل بالإعتماد على البرنامج (EXCEL)، تم تقدير معاملات النموذج لحساب المستحقات غير الإختيارية بإستخدام برنامج (SPSS)، أنظر الملحق رقم (03).

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية

المسعة في بورصة الجزائر

(3) تقدير المستحقات الإختيارية:

تم احتساب المستحقات الإختيارية (Accruals discrétionnaires)، لكل مؤسسة من مؤسسات العينة كل على حدى ولكل سنة من سنوات الدراسة، من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018)، وفق ما توضح الإحصاءات الوصفية في الجدول التالي:

الجدول رقم (5.2): الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية إلى إجمالي الأصول

بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF				قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF				البيان
أدنى قيمة	أعلى قيمة	الإختلاف المعياري	المتوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الإختلاف المعياري	المتوسط الحسابي	
-1,47	1,73	2,014	1,522	-0,907	0,894	0,000000556	0,000000625	المستحقات الإختيارية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (04) بالاعتماد على برنامج EXCEL

نلاحظ من الجول أعلاه وجود إرتفاع ملحوظ في متوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ (1,522) بإختلاف معياري (2,014)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 1,73 (-1,47)، مقارنة بالفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية (0,000000625) وإختلاف معياري (0,000000556)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0,894 (-0,907)، مما يشير إلى عدم تراجع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

(4) وصف إتجاه ومستوى ممارسات إدارة الأرباح:

تم التعبير عن المتغير التابع للدراسة (ممارسات إدارة الأرباح) بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية، حيث يتمثل الهدف الاساسي من استخدام القيمة المطلقة إهمال الإشارة السالبة أو الموجبة للمستحقات الإختيارية، والتركيز فقط على حجم التدخل الإداري في العملية المحاسبية، وإتجاه المستحقات الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) فزيادة القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية منسوبة إلى إجمالي الأصول يعني إتجاه الشركتين نحو ممارسات إدارة الأرباح والعكس صحيح، ويعرض الجدول التالي الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع للدراسة (القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية) وفق نموذج جونز المعدل (1995).

الجدول رقم (6.2): الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية)

بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF				قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF				البيان
أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0,063	0,023	2,014	1,730	0,585	0,572	0,673	0,665	نموذج جونز المعدل

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (05) بالاعتماد على برنامج EXCEL

يتضح من الجدول أعلاه، وجود ارتفاع كبير في المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية منسوبة إلى إجمالي الأصول، في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط الحسابي للمستحقات خلال فترة الدراسة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (2002-2009)، ب (0,665) بانحراف معياري (0,673)، حيث سجلت (AURASSI) أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية ب (1,730) خلال سنة (2009)، بينما حققت شركة (SAIDAL) أدنى مستوى للمستحقات ب (0,023) خلال سنة (2002)، مقارنة بالفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (2010-2018)، حيث بلغ المتوسط (1,730) وانحراف معياري (2,014)، حيث سجلت (AURASSI) أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية ب (2,014) خلال سنة (2012)، بينما حققت شركة (SAIDAL) أدنى مستوى للمستحقات ب (0,063) خلال سنة (2013)، مما يشير إلى عدم تراجع ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

5) تصنيف عينة الدراسة إلى ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح:

تم احتساب المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية، لكل فترة على حدى قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حسب نموذج جونز المعدل ولكل مؤسسة على إنفراد، وذلك لغرض تصنيف شركات العينة إلى ممارسة لإدارة الأرباح، أو غير ممارسة فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط الحسابي فإن الشركة ممارسة لإدارة الأرباح تعطى القيمة الوهمية (1) أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط الحسابي فإن الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح خلال تلك السنة فتعطى القيمة الوهمية (2) والجدول التالي يوضح تصنيف التكرارات والنسب المئوية للشركات محل الدراسة حسب نموذج جونز المعدل.

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية

المسعة في بورصة الجزائر

الجدول رقم (7.2): نسبة شركات العينة الممارسة والغير ممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.

البيان	الشركات الممارسة		الشركات الغير ممارسة		المجموع	
	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات
قبل تطبيق النظام المحاسبي scf	37,5%	06	62,5%	10	100%	16
بعد تطبيق النظام المحاسبي scf	50%	09	50%	09	100%	18
المجموع خلال فترة الدراسة ككل	44%	15	56%	19	100%	34

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (05)

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (37,5%) وهي تمثل (06) مشاهدات من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ عددها (16) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (62,5%) وهي تمثل (10) مشاهدات من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ عددها (16) مشاهدة.

أما بالنسبة للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) فقد بلغت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح (50%) وهي تمثل (09) مشاهدات من إجمالي عدد المشاهدات العينة البالغ عددها (18) مشاهدة، وهي تساوي نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت أيضا (50%) وهي تمثل (09) مشاهدات من إجمالي عدد مشاهدات العينة.

تشير النتائج عموما، أن نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية خلال فترة الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي بلغت (44%) وهي تمثل (15) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ عددها (34) مشاهدة، وفي المقابل كانت نسبة الشركات الغير ممارسة لإدارة الأرباح (56%) بتكرار قدره (19) مشاهدة من إجمالي عدد المشاهدات.

ب) الإحصاءات الإستدلالية لإختبار الفرضية الأولى:

بعد أن أظهرت الإحصاءات الوصفية ظهور تكرار لممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة مع إرتفاع نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، مقارنة بالشركات الممارسة، لا بد من التأكد من فرضية هذا الإدعاء، من خلال إجراء إختبار ذو الحدين (Test binomial) الخاص بمدى شيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2002-2018)، كما سيتم إجراء إختبار "ت" لعينتين مستقلتين (الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح)، والذي يسمح بتقدير الفرق بين متوسط عينتين مستقلتين، وهل الفرق الملاحظ بين متوسط عينتين، يرجع إلى سبب جوهري أو يمكن إعتباره نتيجة للصدفة، والجدول رقم (4.2) يبين نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم (8.2): نتائج اختبار ذو الحدين الخاص بمدى شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

Signification exacte (bilatérale)	Test de proportion	Proportion observée	N	البيان		نموذج جونز المعدل
0,012	0,75	%44	15	الممارسة	المجموعة 01	
		%56	19	غير الممارسة	المجموعة 02	
		%100	34	المجموع		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (06) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشريكتين محل الدراسة قد مارست إدارة الأرباح، خلال فترة الدراسة، حسب نموذج جونز المعدل وبما نسبته (%44)، وذلك بعدد مشاهدات بلغت (15) مشاهدة من أصل (34) مشاهدة في حين بلغت نسبة عدم الممارسة (%56)، بعدد مشاهدات بلغت (19) مشاهدة.

بالنظر لمزايا هذا الاختبار من حيث أنه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع إفتراضي (%5)، فالقيمة المنخفضة للمعنوية تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الإفتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشريكتين لإدارة الأرباح أقل من نسبة عدم ممارسة الشريكتين لإدارة الأرباح، والقيمة المعنوية المنخفضة حسب النموذج المعتمد في الدراسة، تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة، وهذا يؤكد فرضية الإدعاء بشيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى الشريكتين خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2002-2018).

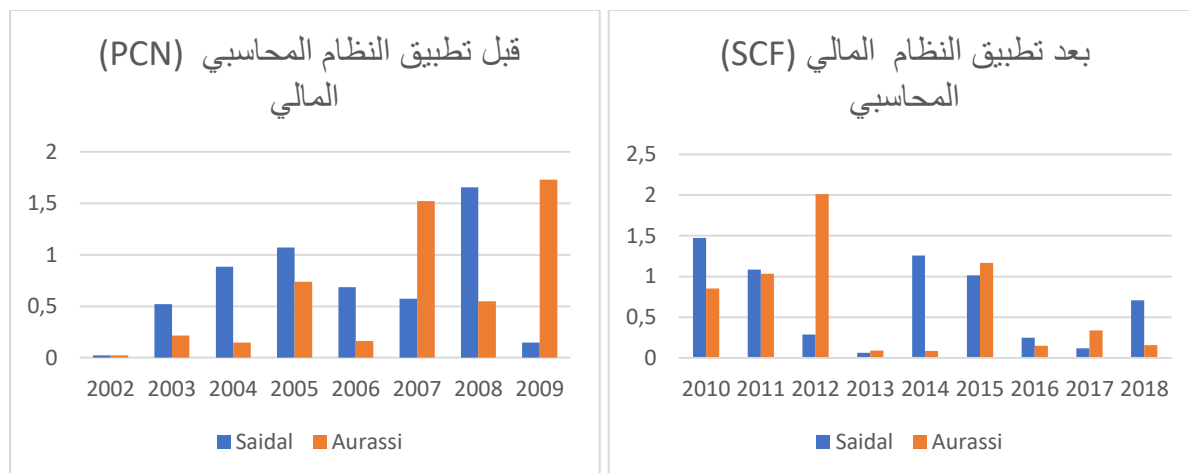
الفرع الثاني: الاحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار الفرضية الثانية

أ) الإحصاءات الوصفية لإختبار الفرضية الثانية:

تتعلق هذه الفرضية بمدى وجود فروق جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو التالي: " لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبة الدولية".

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسجلة في بورصة الجزائر

الشكل رقم (2.2): تطور المستحقات الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (05)

أظهرت الإحصاءات الوصفية إلى عدم تراجع ممارسات إدارة الأرباح حسب نموذج جونز المعدل خلال فترة الدراسة الممتدة خلال (2002-2018) بعد تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي (SCF).

(ب) الإحصاءات الإستدلالية لإختبار الفرضية الثانية:

لا بد من التأكد من فرضية هذا الإدعاء وذلك بإجراء إختبار "ت" لعينتين مستقلتين (الفترة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث تعطى القيمة الوهمية (1)، للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والقيمة الوهمية (2) للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجدول التالي يبين نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم (9.2): نتائج إختبار " ت " لممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

Test-t pour égalité des moyennes			Test de Levene sur l'égalité des variances		نموذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية Sig. (bilatérale)	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار t	مستوى المعنوية Sig	قيمة الإختبار F	
0,966	32	0,043	0,626	24,200	نموذج جونز المعدل
0,966	31,687	0,043			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (06) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال الجدول أعلاه والذي يوفر أحد الشروط التي يجب توفرها عند إجراء إختبار "ت" الخاص بمستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) خلال فترة الدراسة (2002-2018)، وهو تجانس أو تساوي تباين البيانات المقارن بينهما، من خلال إختبار ليفين، حيث يمكن إختبار الفرضية الصفرية (H0) التي تقول بتجانس تباين البيانات

المقارن بينها، وعندها مستوى المعنوية (sig) أكبر من (5٪) وبالتالي يتم قراءة نتائج اختبار "ت" من السطر الأول، أي سنعتمد على نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في حالة إفتراض التجانس، أو المعالجات مقابل الفرضية البديلة H_1 التي تقول بعدم تجانس البيانات، وعندها مستوى المعنوية (sig) يكون أقل من (5٪) وبالتالي يتم قراءة نتائج اختبار "ت" من السطر الثاني، أي سنعتمد على نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في حالة إفتراض عدم التجانس،

يلاحظ من الجدول أن نتائج اختبار ليفين لتساوي التباين حسب نموذج جونز المعدل المعتمد في الدراسة، تساوي التباين حيث كانت قيمة (F) لهذا الإختبار تساوي إلى (24,2) عند مستوى معنوية إختبار (sig=0,626) وهي أكبر من مستوى معنوية الفرضية الصفرية (H_0) (a=0,05) مما يعني التجانس بين العينتين (الفترتين قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF))، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" الخاص بالفروق بين ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) من السطر الأول، أي سنعتمد على نتائج إختبار "ت" لعينتين مستقلتين في حالة إفتراض التجانس، حيث من نتائج إختبار "ت" نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى (t=0,043) ودرجة حرية (ddl=31,687) عند مستوى معنوية إختبار (sig=0,966) وهي أكبر من مستوى معنوية الفرضية الصفرية (H_0) (a=0,05) وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية (H_0) ورفض الفرضية البديلة، والتي مفادها لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، لدى المؤسسات الإقتصادية المسعة في بورصة الجزائر، مما يعني عدم تراجع مستوى ممارسات إدارة الأرباح حسب نموذج جونز المعدل، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

لضمان دقة نتائج إختبار "ت" يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- ◀ يجب أن تكون البيانات في كلتا العينتين مستقلة؛
- ◀ يجب أن تكون البيانات في كلتا العينتين كمية؛
- ◀ يجب أن يكون للمجتمعين الذين أستخرج منها العينتين نفس التباين، وإذا لم يتحقق هذا الشرط، فإن نتيجة إختبار "ت" غير دقيقة؛
- ◀ يجب أن تتوزع المجتمعين الذين استخرجت منها العينتان وفق توزيع طبيعي أو قريب منه؛
- ◀ سيتم إختبار شرط التوزيع الطبيعي للبيانات، وفق نتائج إختبار كولموجروف - سميرونوف وشابيرو-ويليك والجدول التالي يوضح ذلك:

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية

المسعة في بورصة الجزائر

الجدول رقم (10.2): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للمؤسسات الاقتصادية الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov ^a			نموذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية sig	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار	مستوى المعنوية sig	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار	
0,006	34	0,903	0,026	34	0,161	نموذج جونز المعدل خلال فترة الدراسة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (06) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

تم التعرف على طبيعة التوزيع الطبيعي، بإستخدام إختبار كل من كولموجروف-سيمروف، وشايبرو-ويليك، حيث نختبر الفرضية الصفرية (H0) القائلة بأن بيانات متغير معين مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي، وعندها مستوى المعنوية (sig) أكبر من (5٪)، ضد الفرضية البديلة (H1) القائلة بأن بيانات متغير معين مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعندها مستوى المعنوية sig يكون أقل من (5٪).

من خلال جدول إختبار الإعتدالية أعلاه، نتائج إختبار كولموجروف-سيمروف، وشايبرو-ويليك، حسب نموذج جونز المعدل، حيث كانت قيمة الإختبار عند إختبار كل من كولموجروف-سيمروف، وشايبرو-ويليك، تساوي (0,161) و(0,903) عند مستوى معنوية (sig=0,026)، و (sig=0,006)، وهي أقل من مستوى المعنوية الفرضية الصفرية (H0) (a=0,05)، لمستويات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، ومنه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن البيانات مستوى إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (11.2): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للمؤسسات الاقتصادية الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح قبل

وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov ^a			نموذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية sig	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار	مستوى المعنوية sig	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار	
0,054	16	0,889	0,200	16	0,158	قبل SCF
0,029	18	0,883	0,026	18	0,216	بعد SCF

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (06) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال جدول إختبار الإعتدالية أعلاه، نتائج إختبار كولموجروف-سيمروف، وشايبرو-ويليك، حسب نموذج جونز المعدل، حيث كانت قيمة الإختبار عند إختبار كل من كولموجروف-سيمروف، وشايبرو-ويليك، تساوي (0,158) و(0,889) عند مستوى معنوية (sig=0,200) و (sig=0,054) وهي تساوي مستوى المعنوية الفرضية الصفرية (H0) (a=0,05) لمستويات إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي (SCF)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية (H0) القائلة بأن بيانات مستوى إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي ونقبل الفرضية البديلة (H1)، كما تشير النتائج أيضا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، كانت قيمة الإختبار تساوي (0,216) و(0,883) عند مستوى معنوية (sig=0,026) و (sig=0,029) وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية (H0) (a=0,05) لمستويات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ومنه نقبل الفرضية البديلة (H1) القائلة بأن البيانات مستوى إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

لضمان دقة هذه النتائج، من المناسب إستخدام إختبار لا معلمي من خلال اختبار مان وتني، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم (12.2): نتائج اختبار مان وتني (U de Mann-Whitney) الخاص بالفروق بين ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

إختبار		متوسط الرتبة لمستوى ممارسات		متوسط المستحقات الإختيارية		نموذج قياس
U de Mann-Whitney		إدارة الأرباح				
مستوى المعنوي	قيمة الإختبار	بعد تطبيق	قبل تطبيق	بعد تطبيق	قبل تطبيق	المستحقات الإختيارية
Sig (bilatérale)	U	SCF	SCF	SCF	SCF	
0,945	142,000	17,61	17,38	3,17	2,78	نموذج جونز المعدل

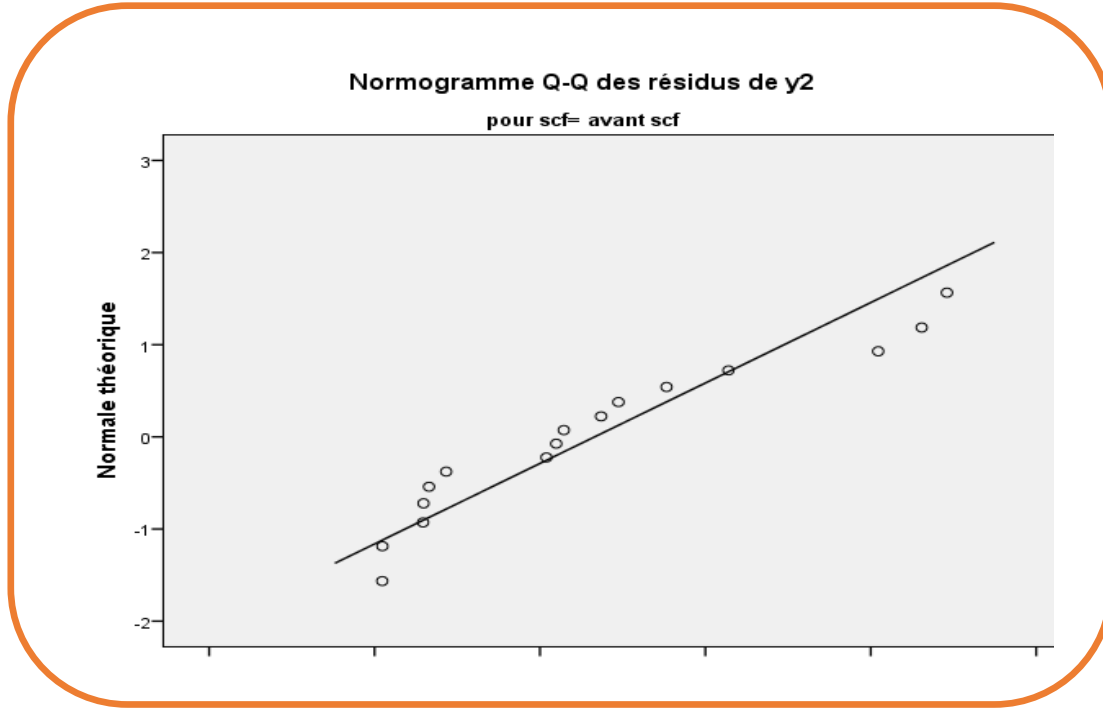
المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (06) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من نتائج الجدول نلاحظ أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نموذج جونز المعدل مساوي إلى (17,38)، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مساوي إلى (17,61)، كما أن قيمة اختبار مان وتني تساوي إلى (u=142) عند مستوى معنوية إختبار (sig=0,945) وهي أكبر من مستوى المعنوية (a=0,05) وإستنادا إلى هذه النتائج، سيتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والتي تؤكد فرضية إدعاء الإحصاءات الوصفية بعدم وجود تراجع في مستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي

(SCF)، لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ونرفض الفرضية البديلة القائلة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات

إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)،

الشكل رقم (3.2): التمثيل الانتشاري لنتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للمؤسسات الاقتصادية الممارسة وغير الممارسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ هنا من خلال الشكل أعلاه الخاص بنتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات المؤسسات الاقتصادية الممارسة وغير

الممارسة لإدارة الأرباح بعد وقبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF (2002-2018)، بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث

يبين الرسم أن البيانات لا تتجمع حول خط مستقيم لوجود قيم شاذة عن المستقيم مما يؤكد أن البيانات لا تتبع توزيع طبيعي.

الفرع الثالث: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار الفرضية الثالثة

تهدف هذه الفرضية لمعرفة أثر بعض العوامل المؤثرة والمتمثلة في (ربحية الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة، حجم الشركة،

تحفظ المحاسبي، معدل النمو، مدفوعات الضريبة) على ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بواسطة المستحقات الإختيارية لدى المؤسسات

الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018).

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية

المسعة في بورصة الجزائر

(أ) الإحصاءات الوصفية لإختبار الفرضية الثالثة:

الجدول رقم (13.2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة

بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)				قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)				المتغيرات
أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
-0,052	0,088	0,008	0,038	0,017	0,123	0,004	0,071	ربحية الشركة
0,407	0,701	0,004	0,547	0,512	0,756	0,030	0,639	مديونية الشركة
1,088	3,373	0,058	2,122	0,614	1,284	0,146	1,038	سيولة الشركة
22,877	24,601	0,076	23,702	22,215	24,190	0,005	23,218	حجم الشركة
-7,890	1,248	1,252	-1,069	-2,871	1,877	0,636	-0,069	تحفظ المحاسبي
-0,907	1,567	0,446	0,048	-0,212	0,192	0,006	0,047	معدل النمو
0,003	0,0166	0,001	0,009	0,005	0,014	0,001	0,008	مدفوعات الضريبة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البرنامج الإحصائي EXCEL

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- وجود إنخفاض ملحوظ في متوسط ربحية الشركتين في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط ربحية الشركة لهذه الفترة (0,038) بإنحراف معياري (0,008)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0,088 (-0,052)، مقارنة بالفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط الربحية (0,071) وإنحراف معياري (0,004) في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0,123 (0,017)، مما يشير إلى ضعف متوسط كفاءة أداء الشركتين عينة الدراسة في تحقيق المزيد من الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- بلغ متوسط مديونية الشركتين في الفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، 0,639 بإنحراف معياري (0,030)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0,756 (0,512)، مقارنة بالفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط المديونية (0,547) وإنحراف معياري (0,004) في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0,701 (0,407)؛
- وجود إرتفاع ملحوظ في متوسط مؤشر السيولة في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط هذه الفترة (2,122) بإنحراف معياري (0,058)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 3,373 (1,088)، مقارنة بالفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط مؤشر السيولة (1,038) وإنحراف معياري (0,146)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 1,284 (0,614)؛

- في حين بلغ متوسط حجم الشركتين في الفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، (23,218) بإنحراف معياري (0,005)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 24,190 (22,215)، مقارنة بالفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط الحجم (23,702) وإنحراف معياري (0,076)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 24,601 (22,877)؛
- بلغ متوسط التحفظ المحاسبي في الفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، (-0,069) بإنحراف معياري (0,636)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 1,877 (-2,871)، مقارنة بالفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط التحفظ المحاسبي (-1,069) وإنحراف معياري (1,252)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 1,248 (-7,890)، مما يدل على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- وجود ثبات في متوسط معدل النمو في الفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، (0,047) بإنحراف معياري (0,006)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0,192 (-0,212)، مقارنة بالفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث كان متوسط مؤشر معدل النمو (0,048) وإنحراف معياري (0,446)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 1,567 (-0,907)؛
- في حين شهد متغير المدفوعات الضريبية ثبات شبه تام، حيث بلغ المتوسط في الفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، (0,008) بإنحراف معياري (0,001)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0,014 (0,005)، مقارنة بالفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط المدفوعات الضريبية (0,009) وإنحراف معياري (0,001)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0,016 (0,003).

ب) الإحصاءات الإستدلالية لإختبار الفرضية الثالثة:

سيتم إختبار هذه الفرضية وفق الخطوات التالية:

1) نتائج تحليل الارتباط:

تبين إشارة معامل الارتباط السالبة والموجبة طبيعة العلاقة بين المتغيرين، العكسية أو الطردية على التوالي، بينما تبين قيمة معامل الارتباط r قوة العلاقة بين المتغيرين، لكن قبل أن نراعي إلى قيمة المعامل لابد من دراسة الدلالة الإحصائية له، حيث يمكن أن يعطي r قيمة للإرتباط، بينما لا توجد دلالة إحصائية في الواقع بين هذه المتغيرات (قيمة عشوائية)، من أجل ذلك نقارن القيمة الإحصائية sig بمستوى المعنوية (5%) المعتمد، حيث إذا كان قيمة sig أقل من (0,05) فإن قيمة معامل الارتباط تختلف معنويا عن الصفر، أي توجد دلالة إحصائية للإرتباط الخطي بين المتغيرين، والجدول رقم (14.2) يبين نتائج تحليل الارتباط بين المتغيرات:

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسجلة في بورصة الجزائر

الجدول رقم (14.2): نتائج تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)		المتغيرات
Sig. (bilatérale)	Corrélation de Pearson	المتغيرات
0,910	0,020	ربحية الشركة
0,326	0,174	مديونية الشركة
0,781	0,050	سيولة الشركة
0,978	-0,005	حجم الشركة
0,001	0,548*	تحفظ المحاسبي
0,005	0,469**	معدل النمو
0,034	-0,365*	مدفوعات الضريبية
** . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).		
* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).		
عدد المشاهدات N= 34		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (06) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من نتائج مصفوفة الارتباط لبيرسون توضح الآتي:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك علاقة ارتباط دالة إحصائية لمعامل ارتباط بيرسون بين الدوافع (معدل النمو، التحفظ المحاسبي، المدفوعات الضريبية)، وممارسات إدارة الأرباح، وهذا ما يدل على عدم صحة الفرض الأصلي. بينما يلاحظ عدم وجود علاقة ارتباط غير دالة إحصائية بين دوافع (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة، سيولة الشركة) وممارسات إدارة الأرباح، وهذا ما يدل على صحة الفرض الأصلي.

(2) نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

تقوم فكرة الانحدار المتعدد على اختبار أثر متغيرين مستقلين أو أكثر من متغير تابع، وتعتبر أشهر الطرق في تقديم معالم نموذج الانحدار هي طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والتي تقوم على مجموعة من الافتراضات، وبالتالي مدى توافر شروط هذه الطريقة المستخدمة في بناء النموذج، والمتمثلة أساسا في:

- الخطية: يقوم هذا الافتراض على أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع علاقة خطية، ويمكن اختبار هذه العلاقة الخطية من خلال لوحة الانتشار.

- إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقى: لكي يمكن إستخدام كل من إختبار (F) وإختبار (t) سواء عند إختبار المعنوية الكلية أو الجزئية لنموذج الإنحدار، يلزم توفر شرط إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقى، ويتم دراسة هذا الشرط حسابيا بإستخدام إختبار كل من (كولوجروف-سيمرنوف، شايبرو-ويليك).
- الإستقلال الذاتي للبواقى: ترجع أهمية دراسة الارتباط الذاتي للبواقى في تحليل الانحدار إلى أن وجود هذا الارتباط من شأنه أن يجعل قيمة التباين المقدر للخطأ يكون بأقل من قيمته الحقيقية وبالتالي فإن قيمة إحصائيات الإختبار التي تعتمد على هذا التباين مثل (T) و (F) و (R-deux) تكون أكبر من قيمتها الحقيقية مما يجعل القرار الخاص بجودة توفيق النموذج قرار مشكوك في صحته، ويتم الحكم على مدى وجود إستقلال ذاتي بين البواقى من خلال إختبار دارين-واتسون (Durbin-Watson)، ويتم إيجاد قيمتها من جدول المخرجات الخاص بمعامل التحديد.
- تجانس البواقى (ثبات التباين): إن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار من شأنه أن يترتب عليه نفس الآثار المترتبة في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقى، حيث تكون الأخطاء المعيارية مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية، وبالتالي تصبح هذه التقديرات متحيزة الأمر الذي يجعل نتائج الاستدلال الإحصائي مشكوك في صحتها، ويمكن إختبار هذا الشرط من خلال فحص شكل انتشار البواقى المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع ويظهر من الانتشار إن التوزيع غير عشوائي وهو ما يعني عدم تجانس البواقى.
- شرط عدم الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة): كلما كان الإرتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة، فهذا يعني أن هناك تشابها في المعلومات التي تقدمها هذه المتغيرات، الأمر الذي سيضعف من نموذج الدراسة، هذا ويمكن الإعتماد على مقياس معامل تضخيم التباين (VIF (Variance Inflation Factor)، لقياس مستوى الإرتباط المتعدد فالحصول على قيمة (VIF) أقل من (5) يشير إلى عدم وجود الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة).
بناء على ما سبق، وللتأكد من مدى توافر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية المستخدمة في بناء النموذج، نتبع

المراحل التالية:

1) إختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقى:

من مخرجات تحليل الإنحدار لإختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقى، الموضحة في الجدول التالي:

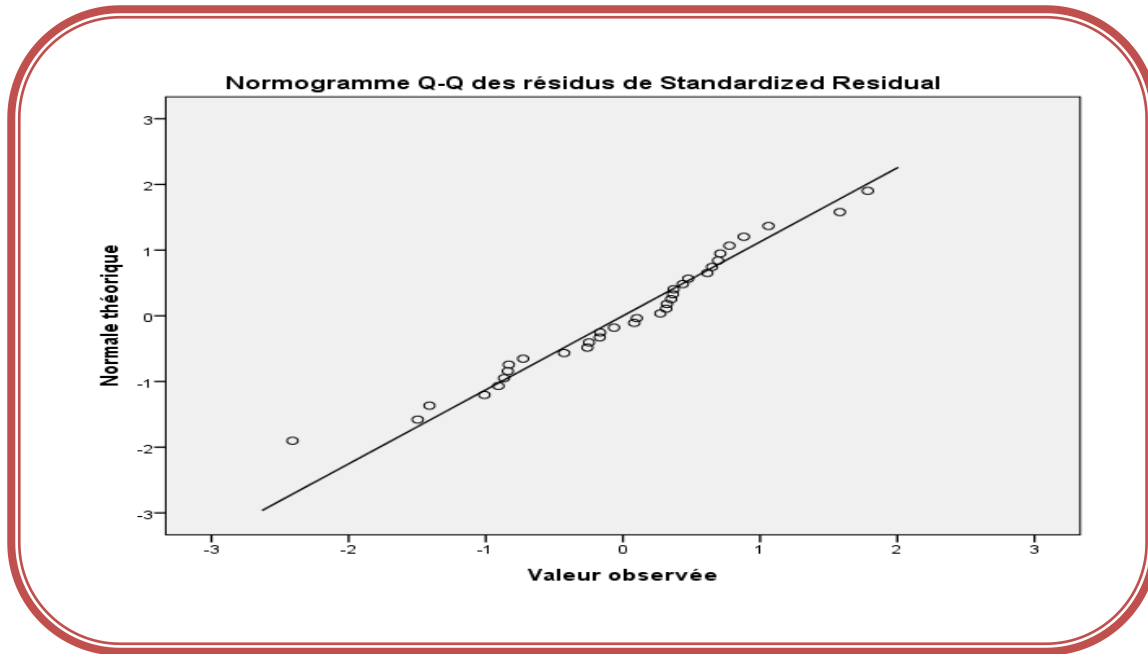
الجدول رقم (15.2): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقى بعد وقبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov ^a			نموذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية	درجة الحرية	قيمة الإختبار	مستوى المعنوية	درجة الحرية	قيمة الإختبار	
sig	ddl	Statistique	sig	ddl	Statistique	البواقى
0,520	34	0,972	0,200	34	0,121	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (06) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لإختبار كل من كولموجروف-سيمرنوف، شابيرو-ويليك، حيث كانت قيمة الإختبار تساوي إلى (0,121) و(0,972) ودرجة حرية (ddl=34) عند مستوى معنوية (sig=0,200) و (sig=0,520) وهي أكبر من مستوى المعنوية (a=0,05) ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن الشرط الثاني من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

الشكل رقم (4.2): التمثيل الانتشاري لنتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بعد وقبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ هنا من خلال الشكل أعلاه الخاص بنتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بعد وقبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF (2002-2018)، بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث يبين الرسم أن البواقي تتجمع حول خط مستقيم ولا وجود للقيم شاذة (أي لا توجد قيم شاذة لها تأثير كبير) مما يؤكد أن البيانات تتبع توزيع طبيعي.

(2) إختبار الإستقلال الذاتي للبواقي:

يتم الحكم على مدى وجود إستقلال ذاتي بين البواقي من عدمه، من خلال إختبار دارين-واتسون (Durbin-Watson) حيث نختبر الفرضية الصفرية (H_0) القائلة بأنه يوجد إستقلال ذاتي بين البواقي (لا يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي)، مقابل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأنه لا يوجد إستقلال ذاتي بين البواقي (يوجد إستقلال ذاتي بين البواقي) ومن مخرجات نتائج جودة التوفيق، فإن قيمة إختبار (DW) تساوي إلى (2,886) كما أن قيمة (du) تساوي إلى (من الجدول القيم الحرجة ل Durbin-Watson) عند (K=3) (حيث أن عدد المتغيرات المستقلة في النموذج وهي ثلاث متغيرات) أما

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية

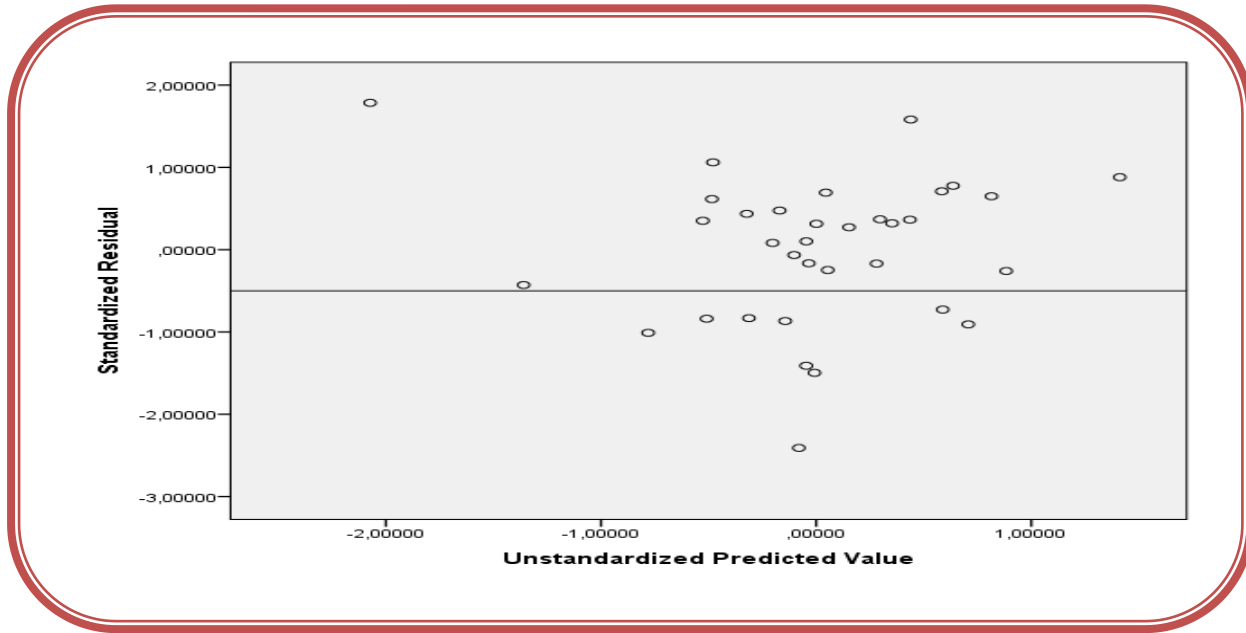
المسعة في بورصة الجزائر

درجة الحرية الخطأ فتساوي (ddl=31) عند مستوى معنوية ($\alpha=0,05$) وعليه فإن قيمة دارين-واتسون محصورة بين ($4-d_2 < Dw < 4-d_4$) ومنه نقبل الفرضية الصفرية (H_0) القائلة بأنه يوجد إستقلال ذاتي بين البواقي (لا يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي) وبالتالي فإن الشرط الثالث من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

(3) إختبار تجانس البواقي:

من مخرجات تحليل الانحدار شكل إنتشار البواقي مع القيم الإتجاهية، كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل رقم (5.2): إختبار تجانس البواقي (ثبات التباين) قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ هنا أن إنتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانب الخط الذي يمثل القيمة (-0,5)، حيث أنه لا يمكن رصد نمط أو شكل محدد لهذه البواقي (بمعنى أنها ليست متزايدة أو متناقصة أو تقع في جانب واحد)، لذا نحكم هنا على عدم ثبات التباين، وبالتالي فإن شرط الرابع من شروط إستخدام طريقة مربعات الصغرى العادية محقق.

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسجلة في بورصة الجزائر

4) إختبار عدم الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة):

من مخرجات تحليل الإنحدار عدم الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة)، الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16.2): نتائج إختبار تداخل الخطي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

Statistiques de colinéarité		المتغيرات المستقلة
معامل التضخم VIF	Tolérance	
1,864	0,536	ربحية الشركة
1,997	0,501	مديونية الشركة
2,128	0,470	سيولة الشركة
1,616	0,619	حجم الشركة
1,321	0,757	تحفظ المحاسبي
1,391	0,719	معدل النمو
1,644	0,608	المدفوعات الضريبية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (06) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

تشير النتائج أن قيمة معامل التضخم (VIF) لمتغيرات الدراسة هي أقل من (05)، مما يعني عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي بين متغيرات المفسرة (المستقلة)، وبالتالي فإن الشرط الخامس من شرط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

5) نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

يبين الجدول (18.2) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأفضل توليفة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (ربحية الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة، حجم الشركة، تحفظ المحاسبي، معدل النمو، المدفوعات الضريبية)، على ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للفترة الممتدة بين (2002-2018).

الجدول رقم (17.2): نتائج جودة توثيق النموذج المقدر قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي (SCF)

قيمة دارين-واتسون	الخطأ المعياري للتقدير	معامل التحديد المصحح R-deux ajusté	معامل التحديد R-deux	معامل الإرتباط المتعدد r	النموذج
Durbin-Watson 2,886	0,684	0,405	0,531	0,729	1

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (06) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسجلة في بورصة الجزائر

يتضح من نتائج الجدول أعلاه، أن معامل التحديد المصحح (R-deux ajusté) يساوي إلى (0,405) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (سيولة الشركة، تحفظ المحاسبي، مدفوعات الضريبة) تفسر (40,5%) من الانحرافات الكلية في ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وهي تعبر عن جودة توثيق متوسطة، في حين أن (59,5%) من الانحرافات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

الجدول رقم (18.2): نتائج تحليل تباين (ANOVA) قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

البيان	مجموع المربعات Somme des carrés	درجات الحرية ddl	متوسط مجموع المربعات Moyenne des carrés	قيمة الإختبار F	معنوية الإختبار sig
الانحدار	13,804	07	1,972	4,204	0,003
البواقي	12,196	26	0,469		
الكلية	26,000	33			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (06) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من جدول تحليل التباين (ANOVA)، من أجل إختبار المعنوية الكلية لنموذج الإنحدار المقدر، حيث نختبر الفرضية الصفرية (H0) القائلة بأن جميع معاملات النموذج غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)، وعندها مستوى المعنوية sig أكبر من (5%)، ضد الفرضية البديلة (H1) القائلة بأنه يوجد على الأقل من معاملات النموذج الإنحدار المقدر معنوية (تختلف عن الصفر)، وعندها مستوى معنوية sig أقل من (5%)، في هذا الجانب من التشخيص يتضح أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى (F=4,204)، عند مستوى معنوية إختبار (sig=0,003)، وهي أقل من مستوى المعنوية الفرضية الصفرية (H0) (a=0,05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من من معاملات نموذج الإنحدار المقدر تختلف معنويا عن الصفر.

الجدول رقم (19.2): نتائج تحليل الإنحدار الخطي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

معنوية الإختبار sig	قيمة الإختبار t	المعاملات القياسية		المتغيرات	
		Bêta	الخطأ المعياري Erreur standard		معاملات الإنحدار A
0,898	0,129		4,741	0,611	الثابت
0,396	0,862	0,158	4,504	3,883	ربحية الشركة
0,483	0,712	0,135	1,623	1,155	مديونية الشركة
0,047	2,080	0,408	0,253	0,527	سيولة الشركة
0,770	-0,296	-0,050	0,206	-0,061	حجم الشركة
0,005	3,071	0,474	0,079	0,242	تحفظ المحاسبي
0,228	1,233	0,195	0,385	0,475	معدل النمو
0,045	-2,106	-0,363	42,483	-89,475	المدفوعات الضريبية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (06) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

في الخطوة السابقة تم التوصل إلى أن هناك على الأقل من معاملات الإنحدار معنوية وتختلف عن الصفر، ولتحديد أي من هذه المعاملات، تم إختيار المعنوية الجزئية للنموذج، حيث نختبر الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن المعامل الإنحدار (A) غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)، وعندها مستوى المعنوية أكبر من $(a=0,05)$ ، ضد الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن معامل الإنحدار (A) معنوية (تختلف عن الصفر)، وعندها مستوى المعنوية (sig) أقل من $(a=0,05)$ ، ومن نتائج الجدول أعلاه لتحليل الإنحدار الخطي، بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير سيولة الشركة $(A=0,527)$ ، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $(t=2,080)$ ، عند مستوى معنوية إختبار $(sig=0,047)$ ، وهي أقل من مستوى المعنوية الفرضية الصفرية (H_0) $(a=0,05)$ ، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، والتي مفادها بأن معامل الإنحدار يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سيولة الشركة وممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) خلال فترة الدراسة (2002-2018).

بينما بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير التحفظ المحاسبي $(A=0,242)$ ، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $(t=3,071)$ ، عند مستوى معنوية إختبار $(sig=0,005)$ ، وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية (H_0) $(a=0,05)$ ، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، والتي مفادها أن معامل الإنحدار يختلف معنويا عن

الصفراء، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، خلال فترة الدراسة (2002-2018).

في حين بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير المدفوعات الضريبية ($A=-89,475$)، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى ($t=-2,106$)، عند مستوى معنوية إختبار ($sig=0,045$)، وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفريية (H_0) ($a=0,05$)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفريية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، والتي مفادها أن معامل الإنحدار يختلف معنويا عن الصفراء، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المدفوعات الضريبية وممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، خلال فترة الدراسة (2002-2018).

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

إن النتائج التي تم الحصول عليها إنطلاقا من تطبيق الإحصاءات الوصفية والاستدلالية تساهم في تحليل أثر العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبالتالي سيتم تحليل هذه النتائج ومناقشتها وفق الأسئلة التي تم طرحها في المقدمة حتى تكون متسلسلة ومنهجية.

الفرع الأول: تحليل ومناقشة نتائج الفرضية الأولى

"مدى وجود مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسكرة في بورصة الجزائر خلال فترة الممتدة بين (2002-2018)"

للقوف على صحة أو خطأ هذه الفرضية قمنا باستخدام الإحصاءات الوصفية والاستدلالية، حيث أظهرت الإحصاءات الوصفية ظهور تكرار لممارسة إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسكرة في بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة وبما نسبته (44%)، وذلك بعدد مشاهدات بلغ (15) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة لإدارة الأرباح (56%)، بعدد مشاهدات بلغ (19) مشاهدة من إجمالي عدد المشاهدات (34) مشاهدة، وللتأكد من فرضية هذا الأذعاء تم إجراء الإحصاءات الاستدلالية والمتمثلة في إختبار ذو الحدين (Test binomial).

حيث أظهرت النتائج أن مستوى معنوية هذا الإختبارات بلغ (0,012) وهي أقل من مستوى المعنوية ($a=0,05$) وبالتالي نرفض الفرضية الصفريية القائلة لا توجد مؤشرات جوهرية بشيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسكرة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018)، ونقبل الفرضية البديلة القائلة توجد مؤشرات جوهرية بشيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسكرة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018)، هذه النتائج تتوافق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة في هذا المجال لاسيما (شنين عبد النور، 2018، كهينة شاوشي، 2016).

"مدى وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسكرة في بورصة الجزائر قبل وبعد

تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018) "

بينت نتائج الإحصاء الوصفي أن نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (37,5%) وهي تمثل (06) مشاهدات من إجمالي عدد المشاهدات العينة البالغ (16) مشاهدة، أما بالنسبة للفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح (50%) وهي تمثل (09) مشاهدات من إجمالي عدد المشاهدات العينة البالغ عددها (18) مشاهدة، وعليه تم إجراء إختبار "ت" لعينتين مستقلتين (Test-t pour échantillon indépendants) (الفترة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ولضمان دقة نتائج هذا الإختبار تم إرفاقه بالإختبار اللامعلمي مان وتني (U de Mann-Whittney)، من أجل تقدير الفرق بين عينتين مستقلتين وهل الفرق الملاحظ يرجع إلى سبب جوهري أو يمكن إعتباره نتيجة للصدفة.

أظهرت النتائج أن مستوى معنوية إختبار "ت" بلغ (0,626) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($a=0,05$)، في حين بلغ مستوى معنوية إختبار "مان وتني" (0,945) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($a=0,05$)، وبالتالي نثبت الفرضية الصفرية القائلة لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسكرة في بورصة الجزائر قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018)، ونرفض الفرضية البديلة القائلة توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسكرة في بورصة الجزائر قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018)، هذه النتائج تتوافق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة في هذا المجال لاسيما (كهينة شاوشي، 2016، بلال كيموش، حمزة بوسنة، 2016)، وتتعارض هذه النتائج مع دراسة (شنين عبد النور، 2018)، وقد يعود تفسير ذلك إلى ما يلي:

إن إعتقاد النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، يوفر مرونة أكبر في الخيارات المحاسبية بسبب وجود بعض المعايير الغامضة وخيارات متنوعة وعديدة لممارسي هذه الظاهرة وفي بعض الأحيان تكون خفية مع افتقار هذه المعايير لتوجيهات وضوابط واضحة لتنفيذها، مما أدى إلى عدم تراجع ممارسات إدارة الأرباح.

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية

المسكرة في بورصة الجزائر

الفرع الثالث: تحليل ومناقشة الفرضية الثالثة

"مدى وجود أثر ذو دلالة إحصائية في العوامل الاقتصادية المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسكرة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018)"

أظهرت نتائج الإندثار المتعدد أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية لدى المؤسسات المسكرة في بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة والمتمثلة أساسا في (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة، معدل النمو)، وقد يعود تفسير ذلك إلى ما يلي:

لا يوجد أثر للعوامل السابقة يعني لا يوجد تأثير لهذه الدوافع لدى المؤسسات الاقتصادية المسكرة في بورصة الجزائر لتوجه نحو ممارسات إدارة الأرباح عكس بيئات الأعمال الأخرى وهذا راجع إلى الإختلاف الكبير بين هذه البيئات بسبب إختلاف القوانين والتشريعات.

في حين أظهرت نتائج الإندثار المتعدد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل (سيولة الشركة، التحفظ المحاسبي، المدفوعات الضريبية) على ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية لدى المؤسسات المسكرة في بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا يعني وجود أثر لهذا الدوافع لدى المؤسسات المسكرة في بورصة الجزائر لتوجه نحو ممارسة إدارة الأرباح، والتي يمكن التعبير عنها وفق الآتي:

$$| \text{المستحقات الإختيارية} | = 0,527 \text{ (سيولة الشركة)} + 0,242 \text{ (التحفظ المحاسبي)} - 89,479 \text{ (المدفوعات الضريبية)}$$

◀ تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة لمتغير سيولة الشركة وحجم المستحقات الإختيارية ($A=0,527$) ($\text{sig}=0,047$) مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستويات عالية من السيولة هي الأكثر ميولا إتجاه ممارسات إدارة الأرباح، عن طريق المستحقات الإختيارية.

◀ تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة لمتغير التحفظ المحاسبي وحجم المستحقات الإختيارية ($A=0,242$) ($\text{sig}=0,005$) مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستوى عال من التحفظ المحاسبي هي الأكثر دافعا نحو ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية.

◀ تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية سالبة لمتغير المدفوعات الضريبية وحجم المستحقات الإختيارية ($A=-89,479$) ($\text{sig}=0,045$) مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستوى عال من المدفوعات الضريبية تتميز بحجم ممارسات إدارة الأرباح أكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

وإنطلاقا من هذا النتائج المتوصل إليها نرفض الفرضية الصفرية القائلة لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية في العوامل الاقتصادية المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسكرة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018)،

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية

المسعة في بورصة الجزائر

ونقبل الفرضية البديلة القائلة توجد أثر ذو دلالة إحصائية في العوامل الاقتصادية المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018).

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بعرض نتائج الدراسة التي تمثلت أساسا في تأثير بعض العوامل والمتمثلة في (ربحية الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة، حجم الشركة، التحفظ المحاسبي، معدل النمو، المدفوعات الضريبية)، على ممارسات إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الاقتصادية المسجلة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018)، ومن أجل القيام بالمقارنة بين ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي (SCF)، تم تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين: مرحلة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أي مرحلة المخطط الوطني المحاسبي (PCN)، ومرحلة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- شيوخ ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسجلة في البورصة خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018)، لكن مع إرتفاع نسبة الشركات الغير الممارسة لإدارة الأرباح؛
- عدو وجود فروقات جوهرية في مستويات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- عدم وجود أثر للعوامل (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة، معدل النمو) على المستحقات الإختيارية التي تعبر عن ممارسات إدارة الأرباح؛
- في حين أظهرت النتائج وجود تأثير لكل من (سيولة الشركة، التحفظ المحاسبي، المدفوعات الضريبية) على المستحقات الإختيارية المعبرة عن ممارسات إدارة الأرباح.

الخاتمة

إن الهدف الأساسي من هذا البحث هو فحص أثر بعض العوامل والمتمثلة في (ربحية الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة، حجم الشركة، حفظ المحاسبين معدل النمو، المدفوعات الضريبية) على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال فترة الممتدة بين (2002-2018).

يتضح من خلال المعطيات المتوفرة لدينا حول العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح تبدو كثيرة ومتشعبة، ونتائج الدراسات غالباً ما تكون متناقضة أو لا تهتم إلا بمجموعات صغيرة من العوامل مثل (ربحية، الحجم، السيولة، المديونية.....) وفي بيئات أعمال متنوعة تختلف اختلافاً كبيراً عن الجزائر مما يجعل المقارنة صعبة.

مما سبق اتضح معالم الإشكالية التي تم معالجتها في هذا البحث والتي طرحت على النحو التالي: ما مدى تأثير العوامل

المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، الفصل الأول كان تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها تم التطرق فيه للمفاهيم الأساسية المتعلقة بممارسات إدارة الأرباح ومختلف العوامل المؤثرة فيها بالإضافة إلى التعرف على مختلف نماذج الكشف عن هذه الممارسات وأهم الآثار والنتائج المترتبة عليها، أما الفصل الثاني كان تحت عنوان دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قمنا فيه بإجراء دراسة تطبيقية للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2002-2018).

وعليه أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

❖ أن إدارة الأرباح هي عبارة عن ممارسات، لها دوافع وأساليب عديدة ومتنوعة يقوم بها بعض مديري الشركات بغرض التعقيم أو التأثير على قيمة الشركة، بما يخدم مصالحهم مستغلين المرونة التي تسمح بها المعايير المحاسبية، مما قد يلحق بالضرر بالأطراف الأخرى؛

❖ أن هناك عدة نماذج تستخدم لقياس المستحقات الإختيارية كمؤشر يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح؛

❖ أن هناك عدة عوامل تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح، منها عوامل مؤثرة مشتركة في جميع الدراسات السابقة أستعملت كمتغيرات ضابطة، وهناك عوامل مؤثرة أخرى أستعملت في دراسات مختلفة وفق ما تقتضيه خصوصيات هذه البيئات؛

❖ أن العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح كثيرة ومتشعبة، ونتائج الدراسات غالباً ما تكون متناقضة مما يجعل المقارنة صعبة.

سمحت النتائج النظرية المتوصل إليها سابقاً بتكوين إطار نظري عن كيفية تقدير المستحقات الإختيارية كمؤشر يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقاً إرتأينا القيام بدراسة تطبيقية لدى عينة من المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر، كانت النتائج كما يلي:

- ❖ أظهرت النتائج الوصفية والاستدلالية بشيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة (2002-2018) أي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، لكن مع إرتفاع نسبة الشركات الغير ممارسة لإدارة الأرباح مقارنة مع الشركات الممارسة؛
- ❖ أظهرت النتائج على عدم وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- ❖ عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة، معدل النمو) على المستحقات الإختيارية التي تعبر عن ممارسات إدارة الأرباح؛
- ❖ في حين أظهرت النتائج وجود تأثير لكل من (سيولة الشركة، التحفظ المحاسبي، المدفوعات الضريبية) على المستحقات الإختيارية المعبرة عن ممارسات إدارة الأرباح.

التوصيات:

- ❖ ضرورة الحد من الحرية المتاحة للمديرين في إستخدام الأحكام في إختيار طرق التقييم أو الإفصاح عن المعلومات وزيادة الشفافية في التقارير المالية؛
- ❖ ضرورة الإفصاح عن السياسات الخاصة بالإدارة والتي لها تأثير مباشر وقوي على المعلومات المنشورة في القوائم المالية؛
- ❖ الإهتمام بأخلاقيات مهنة المحاسبة وترسيخ مبادئ الشفافية لها أهمية كبير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي قد تلجأ إليها الإدارة لتحقيق منافعها الخاصة دون مراعاة لأهداف الاطراف الأخرى؛
- ❖ تطوير نماذج مختلفة للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح تكون أكثر دقة خاصة وما يتماشى مع بيئة الأعمال في الجزائر.

آفاق الدراسة:

- بما ان ممارسات إدارة الأرباح تعتبر من المواضيع الهامة والتي لا زالت محل الدراسة خاصة فيما يخص العوامل المؤثرة فيها وبالتالي لا يمكن تغطية جميع العوامل في دراسة واحدة لذلك يمكن تناول الجوانب التالية:
- ❖ إعادة تطبيق نتائج الدراسة الحالية على عينة أخرى من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وباستخدام نماذج مختلفة من اجل إعطاء صورة كاملة وشاملة على ممارسات إدارة الأرباح في الجزائر؛
 - ❖ دراسة تأثير السياسة الجبائية على ممارسات إدارة الأرباح؛
 - ❖ دراسة تأثير الضرائب المؤجلة على ممارسات إدارة الأرباح.

المراجع

- 1- عبد المجيد الطيب الفار، إدارة الأرباح، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
- 2- عباس التميمي، حكيم الساعدي، إدارة الأرباح، عوامل نشوتها وأساليبها وسبل الحد منها، الطبعة الأولى، دار غيداء للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2015.

- 1- اسماعيل قزال، دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.
- 2- حبيب ماهر، إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة تشرين، سورية، 2011.
- 3- خالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.
- 4- شنين عبد النور، المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.
- 5- طلال حسن محمد الكندري، درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012.
- 6- فواز بن سفير معيض القثامي، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2010.
- 7- هبة محمد عمر التل، أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2015.

- 1- أيمن أحمد شتيوي، دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، المجلة العملية للتجارة والتمويل، العدد الأول، جامعة طنطا، مصر، 2009.
- 2- بلال كيموش، حمزة بوسنة، إدارة الأرباح من خلال المستحقات-دراسة إستكشافية للشركات المدرجة ببورصة الجزائر، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 43، الملحق الأول، الجامعة الأردنية، 2016.

- 3- فداوي أمينة، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، العدد الرابع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013.
- 4- كهينة شاوشي، العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة، دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 6، العدد 2، جامعة الأغواط، الجزائر، 2015.
- 5- كهينة شاوشي، العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، دراسات-العدد الإقتصادي، المجلد 6، العدد 2، جامعة الاغواط، الجزائر، 2015.
- 6- كيموش بلال، دور البدائل المحاسبية المتعلقة بالبنود التشغيلية في إدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، جامعة 20 أوت، سكيكدة 1955، الجزائر، 2015.
- 7- ميلاد رجب اشتميلة، منصور محمد لريش، جمعة محمد الفاخري، مدى ممارسة الإدارة في الشركات الليبية لأساليب إدارة الأرباح من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الحادي عشر، جامعة الأممية الإسلامية، 2018.
- 8- نجة محمد مرعى يونس، تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الاخر على إدارة الأرباح في بورصة الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة جدة، السعودية، 2019.

المراجع باللغة الأجنبية:

A) Thèses :

- 1- Ines fakhfakh ben Amar, **Free cash-flow, Gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines**, Thèse de doctorat, Université de Reims Champagne-Ardenne, France, 2009, accès en ligne: <http://ebureau.univ-reims.fr/slide/files/quotas/SCD/theses/ex1-doc/GED00001086.pdf>
- 2- Guillaume Dumas, La **gestion des résultats des entreprises innovantes**, thèse de doctorat, université Toulouse 1 Capitole, France, 2014, Accès en ligne : <https://hal.archives-ouvertes.fr/tel-01113679/document>

B) Articles :

- 1- Thomas jeanjean, Gestion de résultat: mesure et démesure, **technologie et management de l'information: enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit**, France, May 2002, l'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00584633/document>.
- 2- Yves mard, sylvain marsat, Gestion des résultats comptables et structure de l'actionnariat.: Le cas français, **Comptabilité – Contrôle – audit**, 2012 (tome 18) page 12 a 42 accès en ligne <https://www.cairn.info/revue-comptabilite-contrôle-audit-2012-3-page-11.htm#>.

- 1- <https://www.cosob.org/>
- 2- <http://www.sgbv.dz/>
- 3- WWW.el-aurassi.com
- 4- WWW.saidalgroup.dz

الملاحق

الملحق رقم 01: حساب المستحقات الكلية

$TAC_{i,t} = (ABFR_{i,t} + \text{Reprise sur pertes de valeur et provisions}_{i,t} - \text{Dotations aux amortissements et provisions}_{i,t})$ $AT = R - FTPE$						
L'entreprise	L'année	Variation du besoin en fonds de roulement (ABFR)	Dotations aux amortissements et provisions	Reprise sur pertes de valeur et provisions	Dotations aux amortissements et provisions et Reprises	Accrual Total Méthode 02 (AT)
Saidal	2002	227 812 252,61	402 666 656,82		402 666 656,82	-174 854 404,21
	2003	61 695 475,81	350 412 693,38		350 412 693,38	-288 717 217,57
	2004	-2 262 691 231,95	385 913 421,45		385 913 421,45	-2 648 604 653,40
	2005	2 310 936 946,46	440 018 601,96		440 018 601,96	1 870 918 344,50
	2006	1 486 833 865,34	537 190 191,38		537 190 191,38	949 643 673,96
	2007	1 313 681 882,58	584 486 230,47		584 486 230,47	729 195 652,11
	2008	-3 052 994 339,93	761 734 123,02		761 734 123,02	-3 814 728 462,95
	2009	1 737 223 169,95	1 170 510 055,00		1 170 510 055,00	566 713 114,95
	2010	-1 621 524 997,38	1 962 879 560,27	1 417 710 036,21	545 169 524,06	-2 166 694 521,44
	2011	-1 315 871 438,94	1 488 030 462,38	730 292 504,92	757 737 957,46	-2 073 609 396,40
	2012	236 533 621,81	2 144 929 104,62	575 024 462,41	1 569 904 642,21	-1 333 371 020,40
	2013	-181 546 080,27	1 431 299 339,58	501 957 026,14	929 342 313,44	-1 110 888 393,71
	2014	1 739 219 823,72	1 130 374 262,15	292 035 551,31	838 338 710,84	900 881 112,88
	2015	-1 292 004 786,00	1 328 939 749,35	421 168 878,85	907 770 870,50	-2 199 775 656,50
	2016	-115 151 786,03	1 299 102 638,36	719 627 105,07	579 475 533,29	-694 627 319,32
	2017	-748 915 611,69	868 249 692,56	370 500 844,60	497 748 847,96	-1 246 664 459,65
	2018	2 072 649 335,19	1 454 793 798,08	380 039 983,32	1 074 753 814,76	997 895 520,43
Aurassi	2002	187 766 027,63	199 230 111,40		199 230 111,40	-11 464 083,77
	2003	427 964 146,97	164 353 137,21		164 353 137,21	263 611 009,76
	2004	284 266 322,64	146 783 082,34		146 783 082,34	137 483 240,30
	2005	49 217 639,72	145 995 242,19		145 995 242,19	-96 777 602,47
	2006	250 725 759,72	147 247 078,60		147 247 078,60	103 478 681,12
	2007	766 213 043,79	158 100 309,03		158 100 309,03	608 112 734,76
	2008	334 258 647,85	159 012 230,80		159 012 230,80	175 246 417,05
	2009	-798 283 367,25	158 338 589,23		158 338 589,23	-956 621 956,48
	2010	-702 729 909,83	214 101 141,38	27 189 343,20	186 911 798,18	-889 641 708,01
	2011	-543 767 159,23	204 338 450,25	38 214 895,06	166 123 555,19	-709 890 714,42
	2012	896 593 503,69	288 246 774,95	50 765 758,06	237 481 016,89	659 112 486,80
	2013	116 995 810,16	678 204 838,77	65 827 656,66	612 377 182,11	-495 381 371,95
	2014	133 821 708,69	779 743 092,26	43 383 740,95	736 359 351,31	-602 537 642,62
	2015	602 469 017,53	804 054 463,42	54 594 564,69	749 459 898,73	-146 990 881,20
	2016	-163 362 742,84	827 841 723,60	39 039 221,66	788 802 501,94	-952 165 244,78
	2017	141 050 302,51	785 685 915,77	51 313 616,24	734 372 299,53	-593 321 997,02

الملحق رقم 02: تقدير المستحقات غير الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

Codage		Y	X1	X2	X3	X4	X5	
L'entreprise	L'année	TAit/Ait-1	1/Ait-1	$\Delta REVit / A(i,t-1)$	PPEit / Ait-1	$[(\Delta REVit - \Delta RECit / Ait-1)]$	ROA (i,t)	
SAIDAL	PCN	2002	-0,0110641132466	0,000000000381	0,0139903965487	0,1708679023948	-0,0118889735080	0,0173925645398
		2003	-0,0114384922779	0,000000000396	0,0360611322921	0,1527196136332	-0,1752146270756	0,0329876906374
		2004	-0,1012975603313	0,000000000382	0,0227277992991	0,1442045729270	-0,1168940383622	0,0443703147041
		2005	0,0659892658585	0,000000000353	0,0259099448259	0,1310264736354	0,0872963383535	0,0351259194627
		2006	0,0334673126238	0,000000000352	0,0102123531041	0,1597460160648	-0,0070031735961	0,0394659868262
		2007	0,0245551066545	0,000000000337	0,0577712535451	0,1471575841462	0,0079443020287	0,0384862728413
		2008	-0,1190718062306	0,000000000312	-0,0960467941382	0,1519817509659	0,0557372059503	0,0711463401512
		2009	0,0303473809766	0,000000000535	0,0412970869128	0,3092393053911	0,0649111781455	0,1235686217761
		2010	-0,1200027407207	0,000000000430	0,0137216602479	0,5358884754553	0,0109269271521	0,0390140026839
	2011	-0,0733990159684	0,000000000354	0,0351868684805	0,3517149707452	0,0548102079893	0,0755364218912	
	2012	-0,0488808726597	0,000000000367	0,0143259839053	0,3539102050300	-0,0163518881952	0,0654592260961	
	2013	-0,0370035311915	0,000000000333	-0,0810497684412	0,2814118739983	-0,0522701506905	0,0883117941190	
	2014	0,0299300292973	0,000000000332	-0,0555762586824	0,2647147681498	-0,0428795187702	0,0467824927772	
	2015	-0,0696402507834	0,000000000317	0,0061738532593	0,2416035874955	-0,0056625762234	0,0327536005776	
	2016	-0,0198908794480	0,000000000286	0,0068543727845	0,3909684849433	0,0120583025761	0,0325316694697	
	2017	-0,0268732493624	0,000000000216	0,0009158395190	0,2969909894194	0,0105916737133	0,0284835618731	
	2018	0,0206522623557	0,000000000207	0,0010695598780	0,1796555635248	-0,0090492755640	0,0296711018661	
	AURASSI	PCN	2002	0,0111522227555	0,0000000001853	0,0171029127381	0,4650319963145	0,0129951594332
2003			0,0592787991029	0,0000000002249	0,0149985996997	0,6161080606305	0,0147029110809	0,0645360951566
2004			0,0293922843574	0,0000000002138	0,0493585236243	0,5731477578009	0,0408053242603	0,0694185859535
2005			-0,0188450931665	0,0000000001947	0,0413298495479	0,5138033726368	0,0584574563537	0,0847555159686
2006			0,0185474609566	0,0000000001792	0,0089082157134	0,4482151767270	-0,0057925501806	0,1183620633061
2007			0,1059019789289	0,0000000001741	0,0171913740404	0,4155601227243	0,0036256704119	0,1099674165913
2008			0,0280147596985	0,0000000001599	0,0265883420353	0,3653591964035	0,0010287945931	0,1129567309267
2009			-0,1442246305888	0,0000000001508	-0,0386545154942	0,3230302872786	-0,0218614904870	0,1193423321327
2010			-0,1279239425518	0,0000000001438	-0,2221820020410	0,2995513113602	-0,2024200483706	0,0130808510031
2011		-0,0823572710584	0,0000000001160	-0,0107728631358	0,2257292684084	0,0182633951835	-0,0529883768345	
2012		0,0606476227440	0,0000000000920	0,0092664766872	0,2395483236751	-0,0194568319778	0,0463895342753	
2013		-0,0435335289367	0,0000000000879	0,1760907200713	0,7467246206992	0,1805915774710	0,0299155773680	
2014		-0,0505114190855	0,0000000000838	0,0758652136028	0,6082257730955	0,0666322293410	0,0613647878846	
2015		-0,0122206972559	0,0000000000831	-0,0168707412250	0,5910209610797	-0,0168097011969	0,0506816676277	
2016		-0,0791968615289	0,0000000000832	-0,0174022247789	0,6366757441715	-0,0130589628059	0,0282913334423	
2017		-0,0505790476855	0,0000000000852	0,0142647558982	0,6209296055065	0,0090307470108	0,0474190476331	
2018		-0,0588359438780	0,0000000000863	-0,0092380137910	0,5825680033552	-0,0069267802475	0,0386890760983	

الملحق رقم 03: تقدير معاملات نماذج قياس المستحقات غير الاختيارية

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,409 ^a	,167	-,041	,0695473087

a. Valeurs prédites : (constantes), X3, X2, X1

b. Variable dépendante : Y

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,012	3	,004	,803	,516 ^b
	Résidu	,058	12	,005		
	Total	,070	15			

a. Variable dépendante : Y

b. Valeurs prédites : (constantes), X3, X2, X1

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,050	,049		-1,020	,328
	X1	-	911723616,047	-,643	-,616	,550
	X2	,169	,297	,164	,569	,580
	X3	,353	,426	,886	,829	,423
		561421370,737				

a. Variable dépendante : Y

Statistiques des résidus^a

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	-,047563616	,044219069	,000044055	,0278703391	16
Résidu	-,1203310788	,1058796868	0E-10	,0622050039	16
Erreur Prévision	-1,708	1,585	,000	1,000	16
Erreur Résidu	-1,730	1,522	,000	,894	16

a. Variable dépendante : Y

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,437 ^a	,191	,017	,0480306090

a. Valeurs prédites : (constantes), X3, X1, X2

b. Variable dépendante : Y

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,008	3	,003	1,100	,382 ^b
	Résidu	,032	14	,002		
	Total	,040	17			

a. Variable dépendante : Y

b. Valeurs prédites : (constantes), X3, X1, X2

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	
		A	Erreur standard	Bêta			
1	(Constante)	,010	,034		,312	,759	
	X1	-	376717077,386	210835098,593	-,158	-,560	,585
	X2	,186	,206		,276	,905	,381
	X3	-,098	,085		-,362	-1,152	,269

a. Variable dépendante : Y

Statistiques des résidus^a

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	-,087047674	-,013235035	-,043867741	,0211631888	18
Résidu	-,0707337260	,0967501476	0E-10	,0435870674	18
Erreur Prévision	-2,040	1,447	,000	1,000	18
Erreur Résidu	-1,473	2,014	,000	,907	18

الملحق رقم 04: تقدير المستحقات الإختيارية

L'entreprise	L'année	Accruals total	Modèle jones modifié	
			Accruals non discrétionnaires	Accruals discrétionnaires
Saidal	2002	-0,011064113	-0,034384113	0,02332
	2003	-0,011438492	-0,530868492	0,51943
	2004	-0,10129756	0,78121244	-0,88251
	2005	0,065989266	-1,003800734	1,06979
	2006	0,033467313	-0,651352687	0,68482
	2007	0,024555107	-0,547594893	0,57215
	2008	-0,119071806	1,534858194	-1,65393
	2009	0,030347381	0,176867381	-0,14652
	2010	-0,120002741	1,352677259	-1,47268
	2011	-0,073399016	1,010090984	-1,08349
	2012	-0,048880873	0,237649127	-0,28653
	2013	-0,037003531	0,026246469	-0,06325
	2014	0,029930029	-1,229269971	1,2592
	2015	-0,069640251	0,942659749	-1,0123
	2016	-0,019890879	-0,267010879	0,24712
	2017	-0,026873249	0,088966751	-0,11584
	2018	0,020652262	-0,684887738	0,70554
	Aurassi	2002	0,011152223	0,034772223
2003		0,059278799	-0,157261201	0,21654
2004		0,029392284	0,177462284	-0,14807
2005		-0,018845093	0,718504907	-0,73735
2006		0,018547461	-0,146032539	0,16458
2007		0,105901979	-1,416508021	1,52241
2008		0,02801476	-0,52115524	0,54917
2009		-0,144224631	1,585975369	-1,7302
2010		-0,127923943	0,723126057	-0,85105
2011		-0,082357271	0,950082729	-1,03244
2012		0,060647623	-1,953692377	2,01434
2013		-0,043533529	-0,133303529	0,08977
2014		-0,050511419	-0,135681419	0,08517
2015		-0,012220697	-1,180240697	1,16802
2016		-0,079196862	0,067813138	-0,14701
2017		-0,050579048	-0,390149048	0,33957
2018		-0,058835944	-0,214685944	0,15585

الملحق رقم 05: الشركات الممارسة والغير الممارسة لإدارة الأرباح

ABS Accruals discrétionnaires	Moyenne accruals discrétionnaires	Note 01	Note 02
0,02332	0,69405875	ممارسة لإدارة الأرباح	1
0,51943		ممارسة لإدارة الأرباح	1
0,88251		ممارسة لإدارة الأرباح	2
1,06979		ممارسة لإدارة الأرباح	2
0,68482		ممارسة لإدارة الأرباح	1
0,57215		ممارسة لإدارة الأرباح	1
1,65393		ممارسة لإدارة الأرباح	2
0,14652		ممارسة لإدارة الأرباح	1
1,47268		0,69399444	ممارسة لإدارة الأرباح
1,08349	ممارسة لإدارة الأرباح		2
0,28653	ممارسة لإدارة الأرباح		1
0,06325	ممارسة لإدارة الأرباح		1
1,2592	ممارسة لإدارة الأرباح		2
1,0123	ممارسة لإدارة الأرباح		2
0,24712	ممارسة لإدارة الأرباح		1
0,11584	ممارسة لإدارة الأرباح		1
0,70554	ممارسة لإدارة الأرباح		2
0,02362	0,6364925	ممارسة لإدارة الأرباح	1
0,21654		ممارسة لإدارة الأرباح	1
0,14807		ممارسة لإدارة الأرباح	1
0,73735		ممارسة لإدارة الأرباح	2
0,16458		ممارسة لإدارة الأرباح	1
1,52241		ممارسة لإدارة الأرباح	2
0,54917		ممارسة لإدارة الأرباح	1
1,7302		ممارسة لإدارة الأرباح	2
0,85105	0,65369111	ممارسة لإدارة الأرباح	2
1,03244		ممارسة لإدارة الأرباح	2
2,01434		ممارسة لإدارة الأرباح	2
0,08977		ممارسة لإدارة الأرباح	1
0,08517		ممارسة لإدارة الأرباح	1
1,16802		ممارسة لإدارة الأرباح	2
0,14701		ممارسة لإدارة الأرباح	1
0,33957		ممارسة لإدارة الأرباح	1
0,15585		ممارسة لإدارة الأرباح	1

الملحق رقم 06: مصفوفة المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح بدلالة المتغيرات المستقلة

Codage		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	
L'entreprise	L'année	ABS(ADK/Ai-t)	Rentabilité	Endettement	Liquidité	La taille	Réservation	Taux croissance	Paiement d'impo	
SAIDAL	PCN	2002	0,02332	0,01739256	0,7390876	1,14907293	23,9517294	-0,39829885	0,02701191	0,00720837
		2003	0,51943	0,03298769	0,7502367	1,13146123	23,9869917	-0,33473615	0,088780618	0,00738931
		2004	0,88251	0,04437031	0,75689203	1,11935862	24,067958	-2,10544108	0,053236569	0,00685326
		2005	1,06979	0,03512592	0,74451365	1,10764711	24,0687835	1,8770995	0,062482244	0,00703485
		2006	0,68482	0,03946599	0,75336185	1,11432638	24,1142881	0,81028065	0,023198108	0,00590865
		2007	0,57215	0,03848627	0,7365927	1,16284642	24,1901639	0,59140301	0,134227413	0,00680648
		2008	1,65393	0,07114634	0,61138326	1,13936601	23,6504088	-2,87123685	-0,212258262	0,01476015
		2009	0,14652	0,12356862	0,57922755	1,16721773	23,8702773	0,19711758	0,067531228	0,01349535
		2010	1,47268	0,039014	0,5828308	1,91689761	24,0644013	-1,96580512	0,026187797	0,0145445
	SCF	2011	1,08349	0,07553642	0,49426288	2,08210711	24,0293453	-1,00637185	0,079460828	0,01582314
		2012	0,28653	0,06545923	0,50879602	2,0783512	24,1251678	-0,67850474	0,028937792	0,01630539
		2013	0,06325	0,08831179	0,44356566	2,25230454	24,1277768	-0,41791829	-0,17511316	0,01662617
		2014	1,25920	0,04678249	0,44311672	3,37389593	24,1760338	0,60962962	-0,145946948	0,00980801
		2015	1,01230	0,0327536	0,4139513	2,86655104	24,27638	-1,9231868	0,01992209	0,0094127
		2016	0,24712	0,03253167	0,40798251	2,11822379	24,5603613	-0,46027365	0,023975028	0,01355133
		2017	0,11584	0,02848356	0,42193416	2,03142838	24,6010895	-0,90581152	0,004155784	0,00574481
		2018	0,70554	0,0296711	0,49976656	2,1660902	24,4014469	0,84984099	0,005034144	0,00321436
		AURASSI	PCN	2002	0,02362	0,0561915	0,57835497	0,61447407	22,2154887	-0,04587801
2003	0,21654			0,0645361	0,57636466	0,71566639	22,2660357	0,87326176	0,058812178	0,00883169
2004	0,14807			0,06941859	0,57820024	0,82662849	22,3594289	0,38565363	0,192270233	0,00944473
2005	0,73735			0,08475552	0,59249467	0,88955881	22,4422985	-0,20466353	0,148251524	0,00999893
2006	0,16458			0,11836206	0,60261383	0,9367283	22,4711122	0,15225036	0,030232836	0,00744122
2007	1,52241			0,10996742	0,57729431	1,07141382	22,5567274	0,88401133	0,058287706	0,00784287
2008	0,54917			0,11295673	0,54815001	1,18618843	22,6153021	0,23390318	0,092797463	0,00825178
2009	1,73020			0,11934233	0,51273895	1,28418078	22,6626488	-1,15261038	-0,130901333	0,00788582
2010	0,85105			0,01308085	0,54242509	1,69597927	22,8773101	-7,89022865	-0,907707691	0,00584473
SCF	2011		1,03244	-0,05298838	0,70118657	1,23485438	23,1090796	1,23272193	-0,591056531	0,00544684
	2012		2,01434	0,04638953	0,66783778	1,08868399	23,1550623	1,24860115	1,567492418	0,00409298
	2013		0,08977	0,02991558	0,68910266	1,63518423	23,2022165	-1,38818603	0,641330191	0,00397767
	2014		0,08517	0,06136479	0,67275034	2,15295067	23,2105054	-0,81633899	0,417281234	0,00720773
	2015		1,16802	0,05068167	0,61708099	2,81149398	23,2100678	-0,24123213	-0,066018263	0,00968066
	2016		0,14701	0,02829133	0,60776342	2,27573825	23,1854657	-2,86905653	-0,072879647	0,00655654
	2017		0,33957	0,04741905	0,57811638	2,4217026	23,1726827	-1,08036228	0,062870247	0,01058199
	2018		0,15585	0,03868908	0,56348066	1,99602267	23,1535992	-1,55003748	-0,037820528	0,00932274

الملحق رقم 07: مخرجات SPSS

Test binomial

	Modalité	N	Proportion observée.	Test de proportion	Signification exacte (bilatérale)
nott	Groupe 1	19	,56	,50	,608
	Groupe 2	15	,44		
	Total	34	1,00		

Test binomial

	Modalité	N	Proportion observée.	Test de proportion	Signification exacte (unilatérale)
nott	Groupe 1	19	,56	,75	,012 ^a
	Groupe 2	15	,44		
	Total	34	1,00		

a. L'autre hypothèse suppose que la proportion d'observations dans le premier groupe est $< ,75$.

Test binomial

	Modalité	N	Proportion observée.	Test de proportion	Signification exacte (unilatérale)
nott	Groupe 1	19	,56	,25	,000
	Groupe 2	15	,44		
	Total	34	1,00		

Statistiques de groupe

	scf	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
y2	avant scf	16	,6652756	,57262563	,14315641
	apres scf	18	,6738428	,58545455	,13799296

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances	
		F	Sig.
y2	Hypothèse de variances égales	,242	,626
	Hypothèse de variances inégales		

Test-t pour égalité des moyennes						
t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
-,043	32	,966	-,00856715	,19910352	-,41412775	,39699345
-,043	31,687	,966	-,00856715	,19883615	-,41374018	,39660587

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
y2	,161	34	,026	,903	34	,006

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	scf	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
y2	avant scf	,158	16	,200*	,889	16	,054
	apres scf	,216	18	,026	,883	18	,029

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

Test de Mann-Whitney

Rangs

	scf	N	Rang moyen	Somme des rangs
y2	avant scf	16	17,38	278,00
	apres scf	18	17,61	317,00
	Total	34		

Test^a

	y2
U de Mann-Whitney	142,000
W de Wilcoxon	278,000
Z	-,069
Signification asymptotique (bilatérale)	,945
Signification exacte [2*(signification unilatérale)]	,959 ^b

a. Critère de regroupement : scf

b. Non corrigé pour les ex aequo.

Corrélations										
		y1	x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	scf
y1	Corrélation de Pearson	1	,020	,174	,050	-,005	,548**	,469**	-,365*	,000
	Sig. (bilatérale)		,910	,326	,781	,978	,001	,005	,034	1,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
x1	Corrélation de Pearson	,020	1	-,252	-,219	-,338	,148	,180	,378*	-,451**
	Sig. (bilatérale)	,910		,151	,213	,051	,402	,309	,028	,007
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
x2	Corrélation de Pearson	,174	-,252	1	-,541**	-,124	,183	,223	-,447**	-,451**
	Sig. (bilatérale)	,326	,151		,001	,483	,299	,205	,008	,007
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
x3	Corrélation de Pearson	,050	-,219	-,541**	1	,478**	-,234	-,162	,230	,800**
	Sig. (bilatérale)	,781	,213	,001		,004	,183	,360	,190	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
x4	Corrélation de Pearson	-,005	-,338	-,124	,478**	1	,011	-,050	,205	,333
	Sig. (bilatérale)	,978	,051	,483	,004		,951	,780	,245	,055
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
x5	Corrélation de Pearson	,548**	,148	,183	-,234	,011	1	,438**	-,099	-,292
	Sig. (bilatérale)	,001	,402	,299	,183	,951		,010	,576	,094
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
x6	Corrélation de Pearson	,469**	,180	,223	-,162	-,050	,438**	1	-,196	,001
	Sig. (bilatérale)	,005	,309	,205	,360	,780	,010		,268	,993
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
x7	Corrélation de Pearson	-,365*	,378*	-,447**	,230	,205	-,099	-,196	1	,095
	Sig. (bilatérale)	,034	,028	,008	,190	,245	,576	,268		,592
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
scf	Corrélation de Pearson	,000	-,451**	-,451**	,800**	,333	-,292	,001	,095	1
	Sig. (bilatérale)	1,000	,007	,007	,000	,055	,094	,993	,592	
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	x7, x5, x4, x6, x2, x1, x3 ^b	.	Entrée

a. Variable dépendante : y1

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,729 ^a	,531	,405	,68490434	2,886

a. Valeurs prédites : (constantes), x7, x5, x4, x6, x2, x1, x3

b. Variable dépendante : y1

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	13,804	7	1,972	4,204	,003 ^b
1 Résidu	12,196	26	,469		
Total	26,000	33			

a. Variable dépendante : y1

b. Valeurs prédites : (constantes), x7, x5, x4, x6, x2, x1, x3

Coefficients

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,611	4,741		,129	,898
	x1	3,883	4,504	,158	,862	,396
	x2	1,155	1,623	,135	,712	,483
	x3	,527	,253	,408	2,080	,047
	x4	-,061	,206	-,050	-,296	,770
	x5	,242	,079	,474	3,071	,005
	x6	,475	,385	,195	1,233	,228
	x7	-89,479	42,483	-,363	-2,106	,045

Statistiques de colinéarité

Tolérance	VIF
,536	1,864
,501	1,997
,470	2,128
,619	1,616
,757	1,321
,719	1,391
,608	1,644

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
Standardized Residual	,121	34	,200*	,972	34	,520

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

الفهرس

III.....	الإهداء.....
IV.....	شكر و عرفان.....
V.....	الملخص.....
أ.....	المقدمة.....
1.....	الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها.....
2.....	تمهيد.....
3.....	المبحث الأول: الأدبيات النظرية لممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها.....
3.....	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول ممارسات إدارة الأرباح.....
3.....	الفرع الأول: مفهوم ممارسات إدارة الأرباح.....
4.....	الفرع الثاني: دوافع ممارسات إدارة الأرباح.....
5.....	الفرع الثالث: إستراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح.....
6.....	المطلب الثاني: أنواع وأساليب ممارسات إدارة الأرباح.....
6.....	الفرع الأول: أنواع ممارسات إدارة الأرباح.....
7.....	الفرع الثاني: أساليب ممارسات إدارة الأرباح.....
9.....	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح والنماذج المستخدمة لإكتشافها.....
9.....	الفرع الأول: العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح.....
14.....	الفرع الثاني: النماذج المستخدمة لإكتشاف ممارسات إدارة الأرباح.....
20.....	الفرع الثالث: مخاطر ممارسات إدارة الأرباح ونتائجها.....
23.....	المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها.....
23.....	المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بممارسات إدارة الأرباح.....
26.....	المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح.....
30.....	المطلب الثالث: موقع الدراسة من الدراسات السابقة.....
32.....	خلاصة الفصل.....
33.....	الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر....
34.....	تمهيد.....
35.....	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية (طريقة وأدوات الدراسة).....
35.....	المطلب الأول: مجتمع الدراسة واختيار العينة.....
35.....	الفرع الأول: مجتمع الدراسة.....
37.....	الفرع الثاني: عينة الدراسة.....
38.....	الفرع الثالث: المنهج المتبع في الدراسة.....
39.....	المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة، وطرق قياسها.....
39.....	الفرع الأول: متغيرات الدراسة.....
40.....	الفرع الثاني: طرق قياس المتغيرات.....

43	الفرع الثالث: تلخيص معطيات الدراسة
44	المطلب الثالث: الأدوات والأساليب المستخدمة في الدراسة
44	الفرع الأول: مصادر جمع البيانات
44	الفرع الثاني: الوسائل الإحصائية والوصفية المستخدمة في معالجة البيانات
47	المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها
47	المطلب الأول: عرض النتائج
47	الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار الفرضية الأولى
53	الفرع الثاني: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار الفرضية الثانية
58	الفرع الثالث: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار الفرضية الثالثة
68	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج
68	الفرع الأول: تحليل ومناقشة نتائج الفرضية الأولى
69	الفرع الثاني: تحليل ومناقشة الفرضية الثانية
70	الفرع الثالث: تحليل ومناقشة الفرضية الثالثة
72	خلاصة الفصل
73	الخاتمة
76	المراجع
80	الملاحق
95	الفهرس